وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكادمي

تخصص: بنوك وأسواق مالية

الموضوع:

# حوكمة البنوك و دورها في مواجهة الأزمات المالية

**. إعداد الطالبة:**

- مهيدي صباح

**إشراف الأستاذ:**

* ودان بو عبد الله

*لجنة المناقشة:*

| | | |
|---|---|---|
| د/ودان بو عبد الله | أستاذ محاضر | مؤطرا |
| حجار آسية | أستاذ مساعد | رئيسا |
| كبداني سيد أحمد | أستاذ محاضر | مناقشا |

السنة الجامعية: 2016/2015

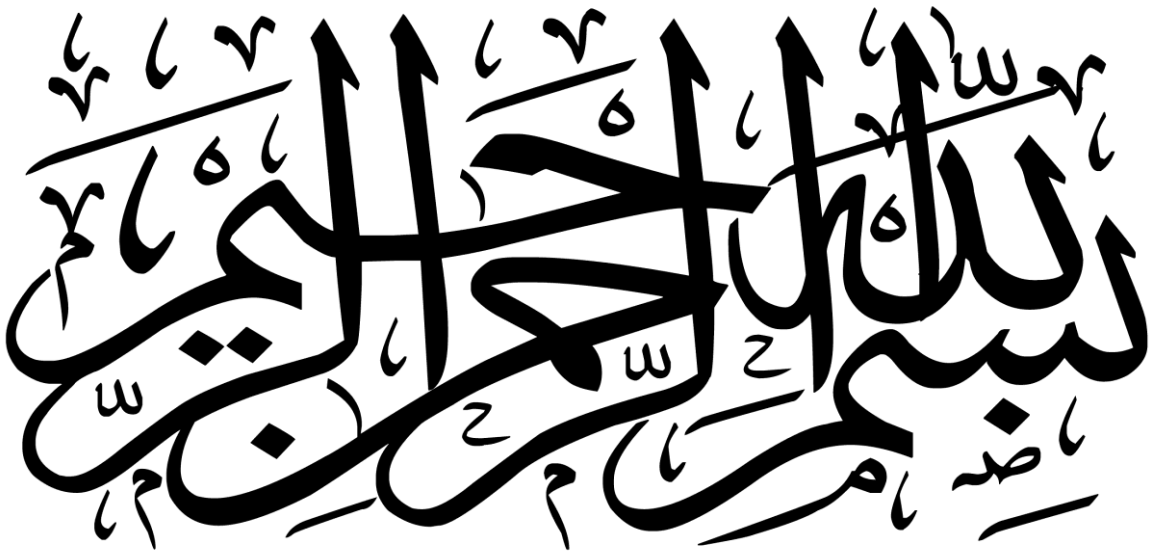
بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

إلى من نزلت في حقّهما الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

**{ وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما، واخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا }** { الإسراء **32 – 33}**

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي وأمي العزيزين حفظهما الله لي ...

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد ...

إلى إخوتي الأحبة:خالد، توفيق، منير،حمية، لخضر، لحاج، نادية، حليمة، رياض، اسلام، علاء .

وإلى كل أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل ...

وإلى كافة الأصدقاء والأحباب كل بإسمه الذين لم يكتبهم القلم ولكنهم مذكورون دائماً بالقلب ...

إلى أساتذتي الكرام وأسرة المعهد

كما أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج.

# كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

(اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم﴾

صدق الله العظيم

أولاً وقبل كل شيء وبهذه الآية الكريمة نود أن نشكر المولى عز وجل الذي خلقنا وأحيانا ثم هدانا

وكرمنا وعلمنا ما لم نعلم فسبحان ربي لا علم لنا إلا ما علمتنا ونسبح بحمدك ونعوذ بك من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، فمن يهدي الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا

أما بعد:

أوجه تشكراتي التي تتدفق من أعماق القلب إلى أعز وأقرب الناس إلى قلبي والدي الكريمان اللذان ساهما على أن أصل إلى ما أنا عليه اليوم حفظهم الله وأطال في عمرهما؛

أتقدم بالشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور ودان بو عبد الله، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ولما قدمه لي من دعم وتشجيع وتوجيهات قيمة، والى أعضاء اللجنة الموقرة التي قبلت مناقشة مذكرتي؛

والى عمال وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية سيدي لخضر، لقبولهم تربصي على مستوى مؤسستهم وتقديم يد المساعدة والمعلومات؛

إلى أصدقائي الذين وجدتهم في السراء والضراء، الذين قدموا لي يد العون ليظهر هذا البحث في أبهى صورة له، فجزاهم الله كل خير.

كما لا أنسى من قال فيهم الرسول الكريم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

# الفهرس

الفهرس:

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة البنوك


تمهيد.....02

المبحث الأول:مدخل حول حوكمة البنوك.....03

المطلب الأول: ماهية حوكمة البنوك وخصائصها ومحدداتها.....03

المطلب الثاني:محددات تنفيذ الحوكمة ومعاييرها.....04

المطلب الثالث: دوافع وأهداف تبني الحوكمة في الجهاز البنكي .....06

المطلب الرابع:مبادئ الحوكمة في البقطاع البنكي.....07

المبحث الثاني:الحوكمة من المنظور البنكي.....13

المطلب الأول:أهمية الحوكمة بالبنوك.....14

المطلب الثاني:دور البنوك في تعزيز الحوكمة.....14

المطلب الثالث:خصوصية الحوكمة البنكية.....15

المبحث الثالث: لجنة بازل ودورها في تعزيز الحوكمة في البنوك.....16

المطلب الأول: التعريف بلجنة بازل وأهدافها والجوانب الأساسية للاتفاقية.....17

المطلب الثاني: الدعائم الرئيسية التي أرسلتها لجنة بازل في حوكمة البنوك.....19

المطلب الثالث:العناصر الأساسية لتطبيق الحوكمة

البنكية.....23

خلاصة الفصل.....26

## الفصل الثاني: الاطار النظري للازمات المالية

تمهيد.....28

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأزمة المالية.....29

المطلب الأول: الأزمة المالية

وخصائصها.....29

المطلب الثاني: أسباب الأزمة

المالية.....30

المطلب الثالث: مظاهر

الأزمة.....32

المطلب الرابع: أنواع الأزمات

المالية.....33

المبحث الثاني: حوكمة البنوك وعلاقتها بالأزمة

المالية.....34

المطلب الأول: أثر الأزمة المالية على

البنوك.....34

المطلب الثاني: قنوات انتشار الأزمات المالية ومراحل

انتشارها.....36

المطلب الثالث: علاقات الأزمة المالية

بالحوكمة.....41

المبحث الثالث: استعراض الأزمات المالية.....42

الفهرس:

المطلب الأول: أزمة

الكساد1929.....42

المطلب الثاني:أزمة

أكتوبر1987.....44

المطلب الثالث: أزمة جنوب شرق

آسيا.....45

خلاصة

الفصل.....48

## الفصل الثالث: دور الحوكمة في مواجهة الأزمة المالية العالمية

تمهيد.....

50

المبحث الأول: الأزمة المالية

العالمية.....51

المطلب الأول: تعريف الأزمة العالمية نشأتها

وأسبابها.....52

الفهرس:

المطلب الثاني: المراحل الكبرى في الأزمة المالية منذ اندلاعها.....53

المطلب الثالث: مستجدات الأزمة المالية العالمية

والحوكمة.....57

المطلب الرابع: آثار وتداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد

الجزائري.....58

المبحث الثاني: آليات التوقي من الأزمات

المالية.....63

المطلب الأول: نظام الإنذار المبكر للأزمات المالية ودور صندوق النقد

الدولي.....63

المطلب الثاني: : دور البنك المركزي لمواجهة الأزمات المالية وتعزيز الحوكمة البنكية.....66

المطلب الثالث: أهم الخطط التي اعتمدتها الدول لمواجهة الأزمات المالية وتعزيز الحوكمة

البنكية.....68

الفهرس:

المبحث الثالث: : استراتيجيات تنفيذ الحوكمة لمواجهة الأزمات المالية.....72

المطلب الأول: العناصر الأساسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة وتحديات تطبيقها في البنوك الجزائرية.....72

المطلب الثاني: دور حوكمة البنوك في مكافحة الفساد الإداري والمالي في البنوك الجزائرية.....77

المطلب الثالث: مقترحات تطبيق الحوكمة بالبنوك الجزائرية ومواقع تطبيقها.....80

خلاصة الفصل.....84

خاتمة العامة.....86

قائمة المراجع

# قائمة الجداول والأشكال

**ـ قائمة الأشكال:**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | خصائص الحوكمة | 04 |
| 02 | محددات الحوكمة | 05 |
| 03 | الدعائم الأساسية لمقررات بازل 2 | 20 |
| 04 | الدعامة الأولى | 21 |
| 05 | الدعامة الثانية | 22 |
| 06 | الدعامة الثالثة | 23 |
| 07 | قنوات انتشار الازمات المالية | 37 |

| | | |
|---|---|---|
| 08 | آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري | 62 |
| 09 | خطط تطبيق بازل2 | 71 |


- قائمة الجداول:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | نسب انخفاض مؤشرات البورصة عام1987 | 44 |
| 02 | تطور المديونية الخارجية للجزائر(2000-2007) | 60 |
| 03 | النمو الاقتصادي والنمو خارج المحروقات في الجزائر(2000-2007) | 62 |

# المـقدمـة العامة

**تقديم:**

لقد تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية والبنكية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام2002 ، وكذا عامي 2007 و2008، وصولا إلى ما تشهده أوروبا من أزمة خانقة تهدد وحدة اتحادها الاقتصادي والمالي.

هذا ما دفع بمركز المشروعات الدولية إلى إصدار تقرير حول"حوكمة البنوك "حدد فيه مختلف قواعد ومبادئ أسلوب الممارسة، هذا ما دفع بمركز المشروعات الدولية الإدارة الرشيدة بالمؤسسات الاقتصادية، بما فيها المؤسسات البنكية، أين نجد فيها تطبيق مبادئ الحوكمة يعتبر أكثر أهمية وتعقيدا لكونها تحتوي على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في قطاعات أخرى، تؤثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمـــة.

وبالحديث عن الحوكمة في القطاع البنكي ومدى تطبيق مبادئها، يطرح موضوع موقع البنوك الجزائرية من الحوكمة ودرجة تأثرها بذلك للنقاش والدراسة وهو ما تم تناوله من خلال هذه المذكرة.

وتبعا لما سبق يمكننا أن نلخص إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

**ما هو دور الحوكمة في تعزيز استقرار النظام البنكي في ظل الأزمة المالية العالمية ؟**

وينشق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي كالآتي:

- ما المقصود بحوكمة البنوك؟ ومتطلبات ودوافع تبني الحوكمة؟

-فيما تتمثل أهمية حوكمة البنوك في الاستقرار المالي؟

-ما هو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات البنكية الجزائرية؟وما هي علاقة الأزمات المالية بالحوكمة؟

**الفرضيات:**

ـ تلعب الحوكمة دور أساسي في استقرار سوق المال.

ـ للحوكمة أهمية كبيرة في تحقيق الشفافية، العدالة،حماية حقوق المساهمين وأموال المودعين.

ـ الحوكمة في القطاع البنكي تكتسب أهمية متزايدة في ظل المتغيرات المالية والاقتصادية.

ـ يعتبر تطبيق الحوكمة صمام الأمان الذي يعمل على ضمان استقرار القطاع البنكي.

**أسباب اختيار الموضوع:**

يعود سبب اختيار الموضوع إلى الطابع الذاتي أي بحكم التخصص الذي يفرض علينا الإلمام بهذه المواضيع واهتمامنا بالمشاريع الجديدة والبنوك لاكتساب خبرة مستقبلا.

**أهمية الدراسة:**

تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الهام حول دور الحوكمة في القطاع البنكي، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، خاصة وأن التجار في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في النظم البنكية يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات القومية، وعليه فان تفعيل دور الحوكمة، والبدء بتطبيق قواعدها في الجهاز البنكي يعمل على تطوير أداء الإدارة البنكية، ما ينعكس إيجابا على قرارات المستثمرين والقطاع المالي، وبالتالي تنشيط الاقتصاد الجزائري.

**أهداف الدراسة:**

للدراسة التي قمنا بها عدة أهداف نوجزها فيما يلي:

- تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة في البنوك بصفة خاصة.

-إظهار واقع الحوكمة في ترقية الأنظمة البنكية.

-الوقوف على ضرورة اهتمام البنوك بصفة عامة والبنوك الجزائرية على وجه الخصوص بالحوكمة ودوافع تبنيها (من خلال لجنة بازل) في أقرب وقت ممكن.

**منهجية البحث:**

بالنظر إلى نوع الموضوع وإشكاليته والطريقة التي تنتهج في دراسة المشكلة، فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع محل الدراسة، لأننا بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق مرتبطة بحوكمة البنوك ودور الحوكمة في القطاع البنكي، لكننا لن نعتمد على سرد المعلومات فقط، بل استخدمنا المنهج التحليلي، لتحليل جوانب ومضمون مختلف المفاهيم الواردة في المذكرة.

ونظرا لحداثة موضوع حوكمة البنوك، فقد اعتمدنا بشكل أساسي على البحوث والدراسات السابقة المتاحة في المكتبات وعبر شبكة الانترنيت والملتقيات الدولية.

**حدود الدراسة:**

إطار هذه الدراسة ستتمثل في تسليط الضوء على حوكمة البنوك و دورها في مواجهة الأزمات المالية، فمن حيث الإطار المكاني سنأخذ دراسة حالة بنك التنمية المحلية، أما من حيث الإطار الزمني فإن عملية التشخيص و التقييم ستكون خلال فترة 2015- 2016.

**خطة البحث:**

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى وثلاثة فصول، جاءت كالتالي:

- **الفصل الأول:** مفاهيم عامة حول حوكمة البنوك؛
- **الفصل الثاني:** الإطار النظري للازمات المالية؛
- **الفصل الثالث:** دور االحوكمة في إدارة ومواجهة الأزمة المالية العالمية.

**-تمهيد:**

شهد القطاع البنكي على مستوى العالم العديد من التطورات تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة البنكية واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح البنوك على بعضها البعض بصورة غير مسبقة، وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية، فإن بعض الأزمات التي شهدها القطاع البنكي سواء في الدول المتقدمة أو النامية أدت إلى التأثير السلبي على الاقتصاديات، والمتتبع لتطورات الاقتصاد العالمي يمكنه أن يلاحظ أن معظم

الدول التي شهدت ونتيجة أزمات مالية، كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا فيها، بسبب المخاطر البنكية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان.

لهذه الأزمات ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية وروسيا خاصة خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرًا من انهيارات مالية.

وسنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالأتي:

- المبحث الأول:مدخل عام حول حوكمة البنوك؛
- المبحث الثاني: الحوكمة من المنظور البنكي؛
- المبحث الثالث: لجنة بازل ودورها في تعزيز الحوكمة بالبنوك.

## المبحث الأول : مدخل عام حول حوكمة البنوك

تختلف البنوك عن باقي الشركات لأن انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا من الأشخاص الطبيعيين والمعنيين وبالتالي زيادة دائرة عواقبها الوخيمة والسيئة على الاقتصاد بأسره وسنتطرق إلى مفهوم الحوكمة ودوافع تبني الحوكمة ومتطلباتها.

**المطلب الأول: ماهية حوكمة البنوك، خصائصها ومحدداتها**

**1-مفهوم حوكمة البنوك :**

يعرفها بنك التسويات الدولية على أنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم، وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين[1].

الحوكمة هي مجموعة العلاقات فيما بين إدارة المصرف ومجلس إدارته ، والجهات الأخرى التي تربطها علاقة بالمصرف " أصحاب المصالح " والتي تبين أهداف المصرف وآلية تحقيق هذه الأهداف ومراقبة تنفيذها[2].

ومنه حوكمة البنوك هي: مراقبة الأداء البنكي من قبل إدارته العليا لحماية حقوق المودعين وحملة الأسهم، مع الاهتمام بعلاقتهم بالفاعلين الخارجيين. تحدد هذه الأخيرة من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، حيث تطبق عموما على البنوك العامة،و الخاصة و المشتركة.

**2- خصائص الحوكمة:**

تحتاج البنوك إلى نظام فعال للحوكمة.نظام قادر على التطور والتوافق مع متغيرات ومستجدات العمل.هذا ما دفع المهتمين بالحوكمة إلى البحث على النموذج الأمثل لها والمتمثل في الآتي:

**الشكل رقم 01: خصائص الحوكمة**

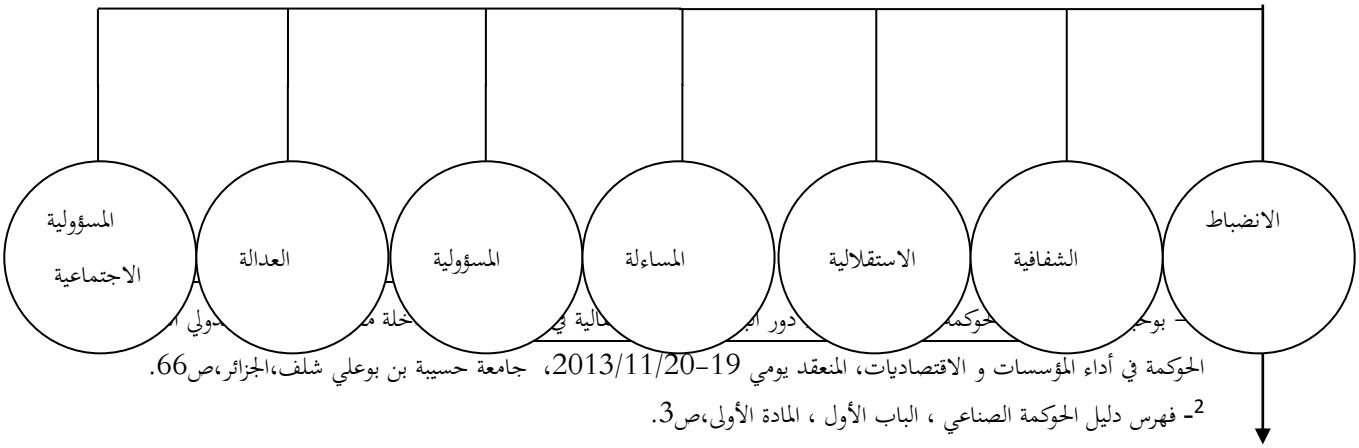


[1]- بوجمعة لحسن، دور البنوك المركزية في تفعيل حوكمة المؤسسات المصرفية في ظل الأزمة المالية الدولية، الملتقى الدولي الحوكمة في أداء المؤسسات و الاقتصاديات، المنعقد يومي 19-2013/11/20، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،الجزائر،ص66.

[2]- فهرس دليل الحوكمة الصناعي ، الباب الأول ، المادة الأولى،ص3.

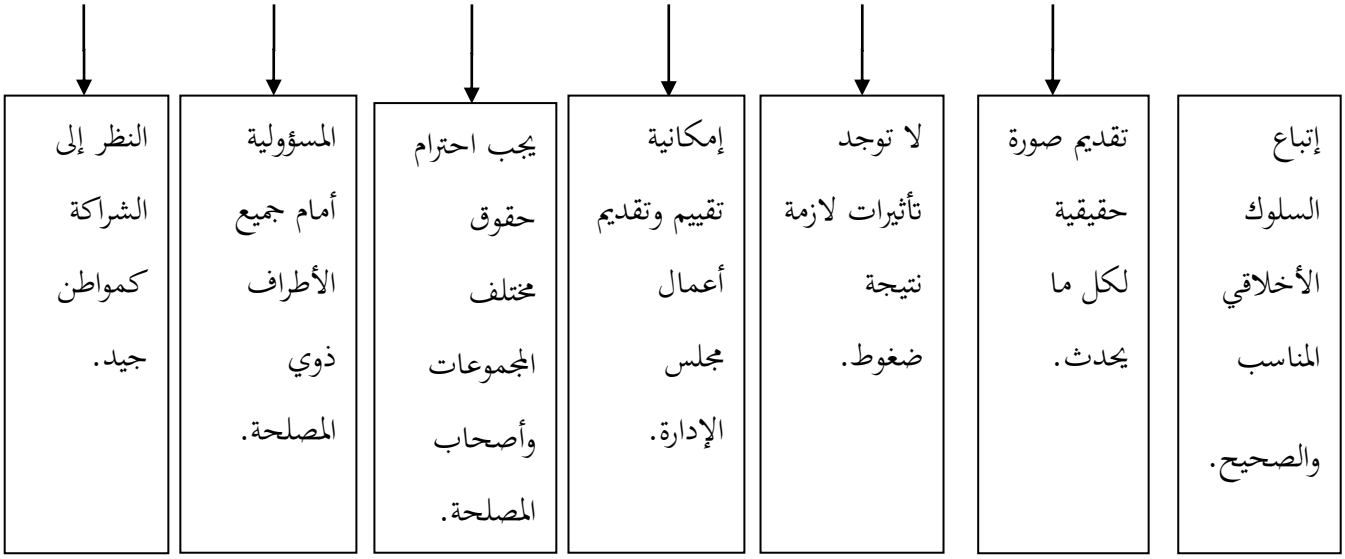


**المصدر**: طارق عبد العال حماد،حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدر الجامعية، مصر، 2005،ص 52.

**المطلب الثاني: محددات تنفيذ الحوكمة ومعاييرها:**

**1-المحددات:** يعتمد الأداء الجيد للحوكمة على مجموعتين من المحددات:

* **المحددات الداخلية:** تشير إلى قواعد وأسس كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين 03 أطراف رئيسية فيها وهي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين.

***المحددات الخارجية:** تشير إلى المناخ العام لاستثمار الدولة وتشمل ما يلي:

-كفاءة القطاع المالي والتوفير اللازم للمشروعات (البنوك، أسواق رأس المال .....).

-القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل: قوانين أسواق رأس المال والبنوك.

- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.

- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في أحكام الرقابة على البنوك بالإضافة إلى الجمعيات التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل: المراجعين والمحاسبين والمحامين.

تكمن أهمية المحددات الخارجية في اعتبار أن وجودها يضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تعمل على حسن إدارة البنوك، مما يقلل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص بالمؤسسة.[3]

**الشكل رقم02:محددات الحوكمة**

**المصدر**:علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 47.

**2- المعايير**: حسب لجنة بازل للرقابة البنكية العالمية (1999)، التي طرقت إلى أهم المعايير من بينها:

- قيم البنك ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه الأخيرة.
- إستراتيجية البنك معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي، و مساهمة الأفراد في ذلك.

[1]- ودان بو عبد الله،مطى لبنى:حوكمة البنوك الإسلامية ودورها في مواجهة الأزمات المالية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في أداء المؤسسات و الاقتصاديات ، المنعقد يومي 19-2013/11/20،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر،ص107.

– التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيًا للموافقات المطلوبة من أفراد المجلس.

– وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

– توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.

–مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالبنك و كبار المساهمين و الإدارة العليا،أو متخذي القرارات الرئيسية في البنك.

– الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواءاً كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

– تدفق المعلومات بشكل مناسب داخلي أو خارجي[4].

**المطلب الثالث:دوافع و أهداف تبني الحوكمة في الجهاز البنكي**

**1–دوافع الحوكمة:**

تزداد أهمية الحوكمة في البنوك مقرنة بالمنشآت الأخرى بالنظر لطبيعتها الخاصة، ففي حالة إفلاس البنك لاتتأثر الأطراف المعنية من زبائن و مودعين، بل تتأثر البنوك الأخرى من خلال العلاقات الموجودة بينهم و المعروفة بسوق مابين البنوك، و بالتالي يتأثر الاستقرار المالي للقطاع البنكي ثم الاقتصاد ككل خاصة عقب التحولات العالمية من عولمة و تطورات تكنولوجية.

تعتبر حوكمة البنوك أكثر تعقيدا من القطاعات الأخرى، لأن البنوك تحوي مجموعة عناصر غير متواجدة بتلك القطاعات كالتأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والنوعية، وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين، ونظام الرقابة الداخلية[5].

**2– أهداف الحوكمة:**

---

1–كتوش عاشور، ولد قادة أمال، آلية تطبيق الحوكمة داخل الجهاز المصرفي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، المنعقد يومي 19–2013/11/20،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر،ص453.

2–شراطي نسيمة، التطبيق السليم للحوكمة و دوره في تعزيز الجهاز المصرفي،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات و الاقتصاديات، المنعقد يومي 19–2013/11/20،جامعة بن بوعلي شلف، الجزائر ، ص 323.

تسعى حوكمة البنوك من خلال أهدافها إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية و المالية واحترام الضوابط، فهي تتناول الممارسات السليمة للقواعد لجذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية.حيث يمكن إجمال هذه الأهداف في التالي.

- تقليل المخاطر المالية والاستثمارية.
- حماية حقوق المساهمين و مصلحهم من خلال وضع الإستراتيجية الاستثمارية السليمة.
- تعميق دور رأس المال في تنمية المدخرات.
- إظهار الشفافية و قابلية المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.
- زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني.
- تحسين الأداء المالي للشركة أو البنك.
-الحفاظ على السمعة الاقتصادية للشركة من خلال التمسك بأخلاقيات المهنة.
- فتح الفرص لانفتاح البنوك على أسواق المال العالمية للوصول لمكان راقي[6].

**المطلب الرابع: مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي**

قامت لجنة بازل بإصدار عدة مبادئ لتعزيز معايير الحوكمة في البنوك، عام1991 و2006 وكذلك أكتوبر2010، ومن أهم ما جاء فيها ما يلي:

**1- ممارسات مجلس الإدارة:**

هي الممارسات السليمة لمجلس الإدارة من حيث مسؤولياته العامة، ومؤهلات أعضائه وغيرها من النقاط الضرورية لحوكمة سليمة وفعالة، وتتمثل فيما يلي:

**أ- المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة:**

**- المبدأ الأول:** يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك، حيث يتعين عليه القيام بما يلي:

- اعتماد ومراقبة الإستراتيجية العامة لقطاع الأعمال في البنك.

[1]- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص ص43-44.

- الموافقة والإشراف على تنفيذ البنك لإستراتيجية المخاطر الكلية.

**ب – مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة:**

**– المبدأ الثاني:** ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين بشكل مستمر، وأن يكون لديهم فهم واضح لدورهم فيما يتعلق بالحوكمة، وأن يكونوا قادرين على اتخاذ القرارات السليمة والموضوعية حول شؤون البنك من خلال التدريب و من هنا:

- يتعين على أعضاء مجلس الإدارة امتلاك الخبرة المناسبة والقدرات الشخصية والنزاهة.

- يتعين على المجلس بشكل جماعي أن يملك قدرًا كافيًا من المعرفة والخبرة المتعلقة بالأنشطة المالية المهمة التي يعتزم البنك متابعتها من أجل حوكمة سليمة ورقابة فعالة.

**ج– ممارسات مجلس الإدارة:**

**– المبدأ الثالث:** يجب على مجلس الإدارة تحديد ممارسات الحوكمة المناسبة لعمله وتطوير الوسائل التي تضمن إتباعه لها ومراجعتها دوريا، وعليه أيضا تجسيد من خلال ممارساته معايير الحوكمة السليمة، حيث أن هذه الممارسات تساعده أيضا على القيام بواجباته.

**د – الهياكل المجموعة:**

**– المبدأ الرابع:** يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عند وجود معايير كافية للحوكمة في باقي المجموعة، وينبغي عليه أيضا الاضطلاع بالمسؤوليات التالية:

- وضع هيكل للحوكمة الذي يساهم في الرقابة الفعالة على الفروع التابعة والذي يأخذ بعين الاعتبار طبيعة وحجم ومدى تعقيد المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المجموعة و الفروع التابعة لها.

- فهم الأدوار والعلاقات التي تربط بين البنوك التابعة لها.

- امتلاك الوسائل المناسبة لرصد تطبيق كل بنك تابع لمتطلبات الحوكمة المعمول بها.

**2– الإدارة العليا:**

تقوم الإدارة العليا بالعديد من المهام فيما يتعلق بإرساء تعزيز الحوكمة في البنك، من بينها ما يلي:

**– المبدأ الخامس:** يتعين على الإدارة تحت إشراف مجلسها التأكد من أنشطة البنك بالقيام بمايلي:

-يجب عليها المساهمة بشكل أساسي في الحوكمة السليمة للبنك من خلال السلوك الشخصي عن طريق توفير الرقابة الكافية على الأنشطة التي يقومون بإدارتها.

-ضمان وملائمة أنشطة البنك مع إستراتيجية عمله ونزعة المخاطر والسياسات المعتمدة من طرف مجلس الإدارة.

**3 – إدارة المخاطر والضوابط الداخلية:**

لكي يقوم البنك بإدارة المخاطر على نحو فعال يجب عليه مراعاة النقاط التالية:

**– المبدأ السادس:** يجب أن يكون لدى البنك نظام فعال للرقابة الداخلية ووظيفة إدارة المخاطر مع ضمان حصوله على ما يكفي من السلطة، المكانة، الاستقلالية، الموارد والإمكانية الوصول إلى مجلس الإدارة، وتشمل عملية إدارة المخاطر عموما ما يلي:

- تحديد المخاطر الرئيسية للبنك؛

- تقييم هذه المخاطر وقياس تعرض البنك لها؛

- رصد التعرض للمخاطر وتحديد احتياجات رأس المال المقابل على أساس مستمر؛

- تقييم القرارات المتعلقة بقبول مخاطر معينة وتدابير التخفيف من المخاطر؛

- تقديم التقارير إلى الإدارة العليا، ومجلس الإدارة حسب الاقتضاء، بشأن جميع البنود المذكورة سابقا.

**– المبدأ السابع:** يجب تحديد المخاطر ومراقبتها بشكل مستمر،وتطوير إدارتها في البنك مع تحديث البنية التحتية للرقابة الداخلية بما يواكب التغيرات التي تحدث على مستوى بيانات المخاطر في البنك ويجب أن يشمل تحليل المخاطر كل من العناصر الكمية والنوعية على حد سواء.

– **المبدأ الثامن:** تتطلب الإدارة الفعالة للمخاطر وجود نظام اتصال داخلي للبنك حول المخاطر، بالإضافة إلى تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا[7].

– **المبدأ التاسع:** يجب على الإدارة والإدارة العليا الاستخدام الفعال للعمل الذي تقوم به هيآت المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية، وعليها تعزيز قدرة وظيفة المراجعة الداخلية لتحديد المشاكل المتعلقة بالحوكمة في البنك وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية.

**4–نظام التعويضات:**

تشمل المبادئ التالية أهم النقاط المتعلقة بنظام التعويضات، وتتمثل فيما يلي:

**–المبدأ العاشر:** يجب على مجلس الإدارة الإشراف على تصميم نظام التعويض والعمليات المرتبطة به، وأن يقوم بالرقابة عليه للتأكد أنه يعمل بالشكل المطلوب، وعلى أعضاءه أن يكونوا أعضاء مستقلين مع معرفة واسعة حول ترتيبات التعويض والحوافز والمخاطر التي يمكن أن تنشأ في مثل هذه الترتيبات وفهم عملية قياس المخاطر و إدارتها.

– **المبدأ الحادي عشر:** يجب أن يتلاءم تعويض الموظف بشكل فعال مع المخاطر التي يتعرض لها، حيث يجب تعديل التعويض حسب جميع أنواع المخاطر وأن تكون نتائج التعويض متماثلة مع نتائج المخاطر.

**5– هياكل الشركات المعقدة:**

تعتبر هياكل الشركات والبنوك المعقدة من أبرز التحديات التي تواجه إدارة البنوك، ولذلك قامت لجنة بازل بإضافة المبادئ التالية بغرض التخفيف من التعقيدات والمخاطر التي تنتج عنها.

– **المبدأ الثاني عشر:** يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التشغيلي للبنك والمخاطر التي يمكن أن يشكلها، فبعض البنوك تقوم بإنشاء هياكل لأغراض قانونية، تنظيمية ومالية في شكل وحدات وفروع وشركات تابعة أو كيانات قانونية أخرى التي من شأنها أن تزيد من تعقيد المنظمة إلى حد كبير، فالعدد الهائل من هذه الوحدات وبالأخص ترابط والمعاملات داخل المجموعة، حيث يمكن أن يؤدي إلى تحديات وصعوبات في تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر في المنطقة ككل، الأمر الذي يشكل خطر في حد ذاته، ولذلك يجب على مجلس

1– فطوم معمر، السعدية قارف، دور و أهمية الحوكمة في مواجهة الأزمات المالية و المصرفية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في أداء دور المؤسسات و الاقتصاديات، المنعقد يومي 19–2013/11/20، جامعة حسيبة بن بوعلي،الجزائر،ص ص347–348.

الإدارة أن يصادق على السياسات وإستراتيجيات واضحة لإنشاء الهياكل الجديدة، كما يجب على الإدارة العليا تحت إشراف مجلس الإدارة.

– **المبدأ الثالث عشر**:على مجلس الإدارة والإدارة العليا فهم الغرض حين يقوم البنك بعمليات لأغراض خاصة أو لا توافق المعايير البنكية الدولية، ويجب عليهم السعي للتخفيض من تلك المخاطر عن طريق وضع الإجراءات المناسبة لتحديدها وإدارتها، وعلى البنك الموافقة على هذه العمليات فقط إذا كانت المخاطر الناتجة عنها يمكن التعرف عليها وتقييمها وإدارتها بالإضافة إلى ذلك ينبغي على الإدارة العليا أن تضمن وجود السياسات وإجراءات ملائمة لدى البنك.

## 6– الإفصاح والشفافية:

تعتبر هذه السياسة أداة فعالة لحماية المستثمرين وتعزيز ثقتهم في البنك، ولذلك أعطت لجنة بازل أهمية كبيرة لهذه السياسة في تعزيز الحوكمة في البنوك،وهي كالآتي:

– **المبدأ الرابع عشر**: يجب أن تكون الحوكمة في البنوك على قدر كاف من الشفافية بالنسبة للمساهمين والمودعين وأصحاب المصالح في البنك وكذا المشاركين في السوق، وبالتالي فالهدف من الشفافية في مجال حوكمة البنوك هو توفير المعلومات الأساسية اللازمة لتقييم مدى فعالية مجلس الإدارة والإدارة العليا في إدارة البنك[8].

**المبدأ الخامس عشر**:

على السلطة الرقابية أن تتأكد من أن المصارف لديها سياسات وأساليب وإجراءات فاعلة بما في ذلك قواعد صارمة لـ''اعرف عميلك''(Know Your Customer-KYC) تعزّز المعايير الأخلاقية والمهنية العالية في القطاع المالي وتحول دون استخدام المصرف من قبل العناصر المحرمة عن قصد أو عن غير قصد.

**المبدأ السادس عشر**: ينبغي أن يتألف نظام الرقابة البنكية الفعّال من أسلوبين للمراقبة:

-الأول: الرقابة المكتبية من خلال البيانات والتقارير الدورية؛

– الثاني: من خلال الرقابة الميدانية.

**المبدأ السابع عشر**:

[1]-يونيهي مريم:دور لجنة بازل في ارساء وتعزيز الحوكمة في القطاع المصرفي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، المنعقد يومي 19-2013/11/20، جامعة بن بوعلي شلف، الجزائر،ص ص75-76.

ينبغي أن تقوم السلطة الرقابية بإجراء اتصال منتظم مع إدارات المصارف وأن تكون على درجة واسعة من فهم عمليات هذه المصارف.

**المبدأ الثامن عشر:**

ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وسائل للحصول على التقارير الدورية والإحصائيات الواردة من المصارف على مستوى كل وحدة وعلى مستوى موحّد (consolidated) وأن تعمل على دراسة وتحليل هذه التقارير والإحصائيات.

**المبدأ التاسع عشر:**

ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وسيلة للتثبّت بصورة مستقلة من صحة المعلومات التي ترد إليها إما عن طريق التفتيش الميداني أو عن طريق استخدام مدققي حسابات خارجيين.

**المبدأ العشرون:**

من العناصر الأساسية في الرقابة المصرفية قدرة السلطة الرقابية على مراقبة المجموعة المصرفية وذلك على أساس موحد.

**المبدأ الواحد والعشرون:**

يجب أن تتأكد السلطة الرقابية من أن كل مصرف يحتفظ بسجلات صحيحة معدة وفقاً لسياسات وممارسات محاسبية متكاملة.

**المبدأ الثاني والعشرون:**

ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وأن يكون تحت تصرفها تدابير رقابية كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عندما تفشل المصارف في تلبية الشروط النظامية.

**المبدأ الثالث والعشرون:**

يتعيّن على السلطة الرقابية ممارسة الرقابة الموحَّدة والشاملة على المؤسسات المصرفية الناشطة دولياً والخاضعة لرقابتها.

**المبدأ الرابع والعشرون:**

من العناصر الرئيسية للرقابة الموحّدة هو الاتصال بالسلطات الرقابية الأخرى المعنيّة وتبادل المعلومات معها، خاصة السلطات الرقابية في البلد المضيف.

**المبدأ الخامس والعشرون:**

يتعين على السلطة الرقابية أن تطلب من المصارف الأجنبية العاملة ضمن نطاق إشرافها بأن تمارس في عملياتها

المحلية المقاييس العالية ذاتها المطلوب ممارستها من المؤسسات المحلية[9].

**2- الأهمية:**

تكمن أهمّية تطبّيق مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي فيما يلي:

1-أصبحت درجة التزام البنوك والشركات بتطبّيق مبادئ الحوكمة أحد المعاٌيير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم باشتداد المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ومن ثم فإن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجلب الودائع واقتحام الأسواق وجلب العملاء.

2-إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي تحسين إدارة البنوك وتجنب التعثر والإفلاس ويضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة

3-يعمل تبيين إطار مبادئ الحوكمة في البنوك إلى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما ساعد على تحسين كفاءة أداء البنك بشكل عام .

4-تبنى معايير الإفصاح والشفافة في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات البنكية.

5-تؤكد العديد من الدراسات الدولية أن هناك ارتباطا وثيقا على مستوى الأسواق الناشئة بين أداء البنوك ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة[10].

**المبحث الثاني:الحوكمة من المنظور البنكي**

تلعب البنوك دولا هاما في التنمية الاقتصادية، بحيث أن تطبيق الحوكمة فيه له أهمية كبيرة خاصة، و منه سنتطرق إلى أهمية الحوكمة بالبنوك و خصوصيتها،و نتطرق أيضا إلى دور البنوك في إرساء مبادئها.

---

9- سيرين سميح ابو رحمة:اتفاق بازل 2،الجامعة الإسلامية-غزة-كلية التجارة العليا،ماي2007،ص ص،69-78.

10- محمد زيدان:أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة بالقطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، العدد9،الجزائر، 2009، ص20.

**المطلب الأول:أهمية الحوكمة بالبنوك**

-الحوكمة نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك بما يكفل تحسين إدارتها، وتجنب التعثر والإفلاس بها،ويضمن تطويرا لأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة.

-يعمل تبني الحوكمة في البنوك إلى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء، مما يساعد على تحسين كفاءة أداء البنك بشكل عام، كما -يؤدي إلى ارتفاع قدرة البنوك في الحصول على التمويل الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والنمو والتوظيف والاستخدام الأمثل لجميع الإمكانيات.

- تبني معياري الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات البنكية، كما يجعل عمل المراقبين أكثر سهولة.

-يؤدي تطبيق البنوك للحوكمة إلى زيادة فرص التمويل، وانخفاض تكلفة الاستثمار،استقرار سوق المال، والحد من الفساد.

-تساعد الحوكمة على ضمان أفضل نتائج للأداء وجودة صنع القرار، وتشجع مجلس الإدارة على التخطيط الفعال ودعم أهداف البنك على المدى الطويل.

-ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها، مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.

-تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.

-الحصول على مجلس إدارة قوي، يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة البنك في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية[11] .

**المطلب الثاني: دور البنوك في تعزيز الحوكمة**

إن النظام البنكي السليم هو من أهم الركائز الأساسية لسلامة عمل سوق الأوراق المالية، ويعتبر هذا القطاع أحد أهم المؤسسات التي تساهم في بناء الإطار المؤسسي للحوكمة ويظهر هذا من خلال مايلي:

-المنافسة الكبيرة والشديدة خلقت بين البنوك نوع من الثقافة والوعي البنكي لدى الجمهور والشركات بحيث أصبح معيار الجودة هو أساس العلاقة، ما يؤدي بالبنوك إلى انتهاج حوكمة سليمة، والتي تعتبر من المعايير الجوهرية للجودة.

---

[11]- شراطي نسيمة،نفس المرجع السابق، ص 323.

- تعتبر البنوك نماذج اقتداء لكل القطاعات الأخرى، من خلال تبنيها وتطبيقها لمبادئ ومفاهيم الحوكمة.

-تشكل البنوك إحدى أدوات التغيير الرئيسية في أي اقتصاد، فبتبنيها للحوكمة تكون بذلك قد أرست قيمها في أي قطاع و المتمثلة في الشفافية و العدالة و الإفصاح.

-باعتبار البنوك الممول الرئيسي فإنها تطبق الحوكمة للحفاظ على حقوق ذوي العلاقة خاصة المساهمين والمودعين.

كذلك إن الحوكمة من المنظور البنكي تعني النظام الذي على أساسه تكون العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية، مما يؤدي إلى تحسّن الأداء والنجاح.

يؤدي التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة على جعل عمل المراقبين أكثر سهولة،حيث يساهم في دعم التعاون المشترك بين إدارة البنك والمراقبين[12].

**المطلب الثالث: خصوصية الحوكمة البنكية**

البنوك هي شركات، مما يعني أن معالجة قضية الحوكمة يمكن أن تكون متماثلة مع غيرها من الشركات الغير بنكية، الا أن هناك عوامل جوهرية يختلف فيها النشاط البنكي عن غيره من الأنشطة، والتي تأثر على حوافز جهات معنية بالبنك، وتبرر أن نهج الحوكمة البنكية يختلف عن الشركات بنكية.

**1-الإبهام في البنوك**

أي كان مجال نشاط الشركات فهي تعمل في إطار يتسم بدرجة من عدم اتساق المعلومات، وتعتبر آليات الحوكمة ضرورية للتخفيف منه، حيث تتمثل مصادره في القروض والتجارة.

**-القروض:** تمثل الجزء الأكبر من أصول البنك، حيث تحتفظ هذه الأخيرة بجزء من المعلومات لنفسها المتعلقة بقيمة وطبيعة عملائها ولا ترسله إلى السوق حتى لا تنفتح المنافسة، وبالتالي المقترضون المبهمين يتسببون في بنوك مبهمة.

**-التجارة:** تجعل البنوك أكثر غموضا، فبعض البنوك تدخل في نشاطات تجارية معقدة أين يصعب قياس المخاطر بدقة.

---

[1]- خلوف عقيلة:حوكمة البنوك ودورها في تفعيل حوكمة الشركات و الحد من التعثر المؤسسي ،مذكرة الماجيستير في علوم التسيير،فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2010/2009،ص150.

أما الآثار المترتبة عن الحوكمة البنكية يكون في عدم تماثل المعلومات بين العملاء الداخليين وأصحاب المصلحة الخارجيين، يمكن أن يفاقم تضارب المصالح من جهة المساهمين الداخليين ومصلحة الدائنين من جهة أخرى، حيث هنا نجد صعوبة في مراقبة نشاط البنك وحملة الأسهم.

**2- هيكل الميزانية وآثاره على حوكمة البنوك**

يختلف هيكل ميزانية البنك عن المؤسسات الأخرى حيث تتميز خصوم البنك بديون مرتفعة وقروض قصيرة الأجل لصغار المودعين الذين لا يملكون الحوافز والمهارات اللازمة التي تمكنهم من الإشراف على البنك.

**3- التنظيم آثاره على الحوكمة البنكية**

البنوك هي أكثر المؤسسات تنظيما من طرف السلطة العامة،حيث تختلف هذه الأخيرة من بلد الى آخر ومن الجوانب التنظيمية نذكر مايلي:

الشروط المفروضة من السلطات العامة على رأس المال البنكي أن تعلن مسبقا من عزمها على اتخاذ مساهمة في رأس مال البنك (أكثر من 5%).

المستويات المتوسطة للتنظيم تبدأ بالزيادة شيئا فشيئا في شكل نسب رأسمال البنك و يمكن أن يحتفظ بها الفرد ويحظر على شركات التأمين أو المؤسسات الصناعية المشاركة في رأس مال البنك.

**4-الهيكل التنظيمي وعلاقته بالائتمان**

نظرا للأهمية الائتمانية للبنك، فانه لابد أن يساعد هيكل الحوكمة البنكية في إنقاص تكاليف الوكالة المرتبطة بهذا النشاط،والقروض من أهم ما تهتم به، وهي نوعين قروض استهلاكية و قروض مرتبطة بنشاطات العمل.في الأدب البنكي يعتمد هذا التصنيف على طبيعة المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان حيث تستخدم قروض استهلاكية المعلومات الصعبة و قروض مرتبطة تستخدم المعلومات السهلة، فأحد أسباب وجود البنك هي ميزة جمع و معالجة المعلومات المتعلقة بالمقترضين، حيث تملك كمية مهمة من المعلومات حول المخاطر الائتمانية للمقترضين و نوعية المشاريع، تجمع تدريجيا عن طريق الاتصالات بالمقترضين ومع مرور الوقت تكون للبنوك فكرة أفضل عن المقترضين[13].

**المبحث الثالث: لجنة بازل ودورها في تعزيز الحوكمة في البنوك**

---

[1]- خلوف عقيلة:نفس المرجع السابق،ص ص123-122.

تعتبر لجنة بازل من بين أهم وأكثر الهيئات الدولية اهتماما بموضوع الاستقرار المالي العالمي،وهذا مادفعها إلى العمل على إيجاد مجموعة من الأسس أو المبادئ العالمية، التي تساعد البنوك على مواجهة المخاطر التي تعترضها؛ و فيما يلي سنتعرف على هذه اللجنة وأهم أهدافها والمبادئ التي عالجتها.

**المطلب الأول: التعريف بلجنة بازل ،أهدافها والجوانب الأساسية للاتفاقية**

هي لجنة استشارية فنية إنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع أربع مرات سنويًا ويساعد عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة ووضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج المؤسسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات، وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية " كما تشكلت من مجموع الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية،سويسرا ولكسمبورغ[14].

**– أهدافها:**

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق الأهداف التالية:

– المساعدة في تقوية استقرار النظام البنكي العالمي، خاصة بعد توسع البنوك الدولية في تقديم القروض للدول النامية في فترة السبعينات من القرن الماضي، وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها، مما أدى إلى تعثر بعض تلك البنوك وتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

– تعزيز المنافسة العادلة بين البنوك العالمية.

– العمل على إيجاد آليات للتكييف مع التغييرات البنكية العالمية و في مقدمتها العولمة المالية.

– تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات المختلفة.

---

[1]- سيرين سميح ابو رحمة:نفس المرجع السابق،ص7.

**3- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل:**

أ- بالنسبة لاتفاقية بازل 1:

- التركيز على المخاطر الائتمانية؛

-قياس كفاءة رأس المال؛

- الاحتياطات المتخذة؛

- المخصصات لمواجهة المخاطر العامة؛

- وفي أفريل1995 قدمت اللجنة مجموعة من الاقتراحات لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك، وفي 16جانفي 2001 تقدمت اللجنة بمقترحات أكثر تحديدًا و تفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة البنكية[15].

ب- بالنسبة لاتفاقية بازل 2:

وقعت في يونيو 2004 من طرف مجموعة البنوك المركزية والسلطات الرقابية البنكية الدولية لوضع معايير رقابية أساسية تهدف إلى قياس رأس مال البنوك مقارنة بالمخاطر التي تواجهها،وتسعى أساسا إلى ضمان التقارب في أنشطة الإشراف وفقا لمعايير موحدة قدر الإمكان ناهيا عن هدفها الرئيسي وهو تحسين نظم إدارة المخاطر داخل البنوك فضلا عن توافر رؤوس أموال كافية لمواجهتها، حيث ترتكز هذه الأخيرة على:

- المتطلبات الدنيا لرأس المال: لقد أضافت الاتفاقية نوع آخر من المخاطر هي مخاطر التشغيل بالإضافة إلى مخاطر الائتمان و السوق.

-الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي: من 2 الى4%.

- الحد الأدنى لإجمالي رأس المال هو: 8%.

-انضباط السوق ( الإفصاح العام ).

- عمليات المراجعة الرقابية عن طريق التقييم الشامل للمخاطر و التدخل في الوقت المناسب[16].

---

[1]- فطوم معمر، السعدية قارف، نفس المرجع السابق،ص 346 .

[2]- وحدة تطبيق مقررات بازل: بازل والقطاع المصرفي المصري،البنك المركزي المصري،أكتوبر، ص ص،5-6.

ج- بالنسبة لاتفاقية بازل3:

صدرت في 02 سبتمبر 2010 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية للأعضاء 27 و يمتد أجل تطبيقها إلى عام 2019 وجاءت معايير "بازل 3"كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك وثبات قصور أو فشل معايير "بازل 2"في حمايتها أو عدم التقيد بها أصلاً، وترتكز الاتفاقية على مجموعة من القواعد:

- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي إلى 7%.
- زيادة معدل الملائمة لرأس المال إلى 10.5%.
- زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة،وهي العملية التي ورطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة [17].

اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في هذا المجال:

-الأول في المدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30يوماً من التدفقات النقدية لديه، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

-الثاني لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك

**المطلب الثاني: الدعائم الرئيسية التي أرستها لجنة بازل في حوكمة البنوك**

ضمانا لتحقيق الأهداف المرجوة أرست لجنة بازل عددًا من القواعد لتطوير وتنمية الدعائم الرئيسية والمتوازية لاحتساب رأس المال طبقا للمعايير المقترحة وذلك على النحو التالي:

[1] - بريش عبد القادر،زهير غراية:مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في أداء المؤسسات و الاقتصاديات، المنعقد يومي 19-2013/11/20، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،الجزائر،ص ص 302-303.

**الشكل 03: الدعائم الأساسية لمقررات بازل (2)**

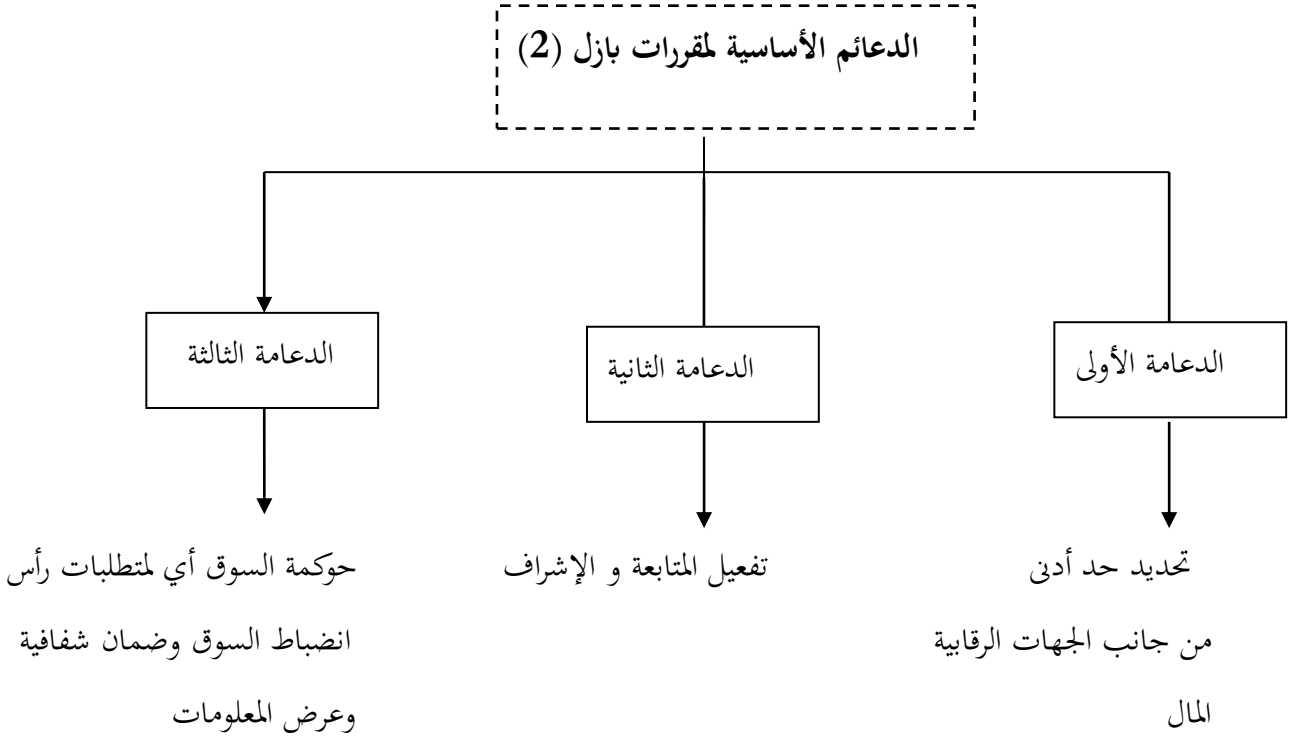


**المصدر**:طارق عبد العال حماد،نفس المرجع السابق ،ص558.

**– الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.**

تحقق درجة أكبر من التناسب بين رأس المال البنك، وأصوله الخطيرة من خلال أسلوب مرن، وتتضمن المعايير الجديدة في هذا الخصوص عدة بدائل تحل محل المعايير الموحدة التي يتضمنها اتفاق بازل 1988بما يتناسب مع حجم المخاطر التي يتحملها البنك، ويمكن السيطرة على المخاطر ويتركز التعديل على تحسين أساليب قياس المخاطر (الأسلوب المعياري )[18].

[18]– مجيلي خليصة، عميروش إيمان ،دور الهيئات و المنظمات الدولية في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الثامن: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات و الإقتصاديات المنعقد يومي 19-2013/11/20،جامعة بن بوعلي شلف، الجزائر، ص458 .

**الشكل04:الدعامة الأولى**

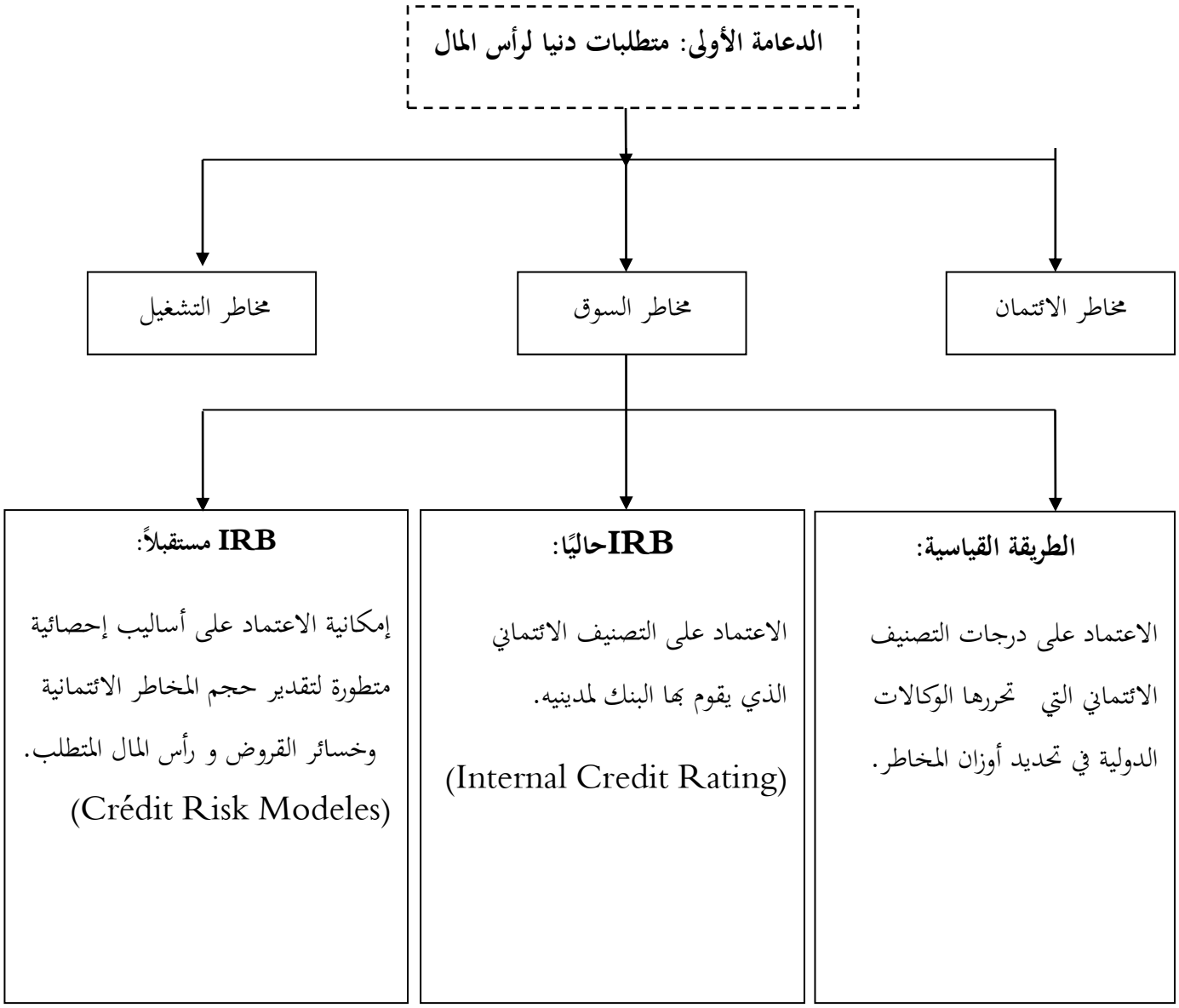


المصدر: طارق عبد العال حماد، نفس المرجع السابق .ص559.

**– الدعامة الثانية: الفحص الرقابي لكفاية رأس المال.**

أي إحكام رقابة الأجهزة الرقابية والإشرافية على الائتمان للتأكد من أن كل بنك لديه نظم داخلية سليمة لتقدير ملائمة رأس ماله بالاعتماد على تقييم مخاطره[19].

**الشكل05: الدعامة الثانية**

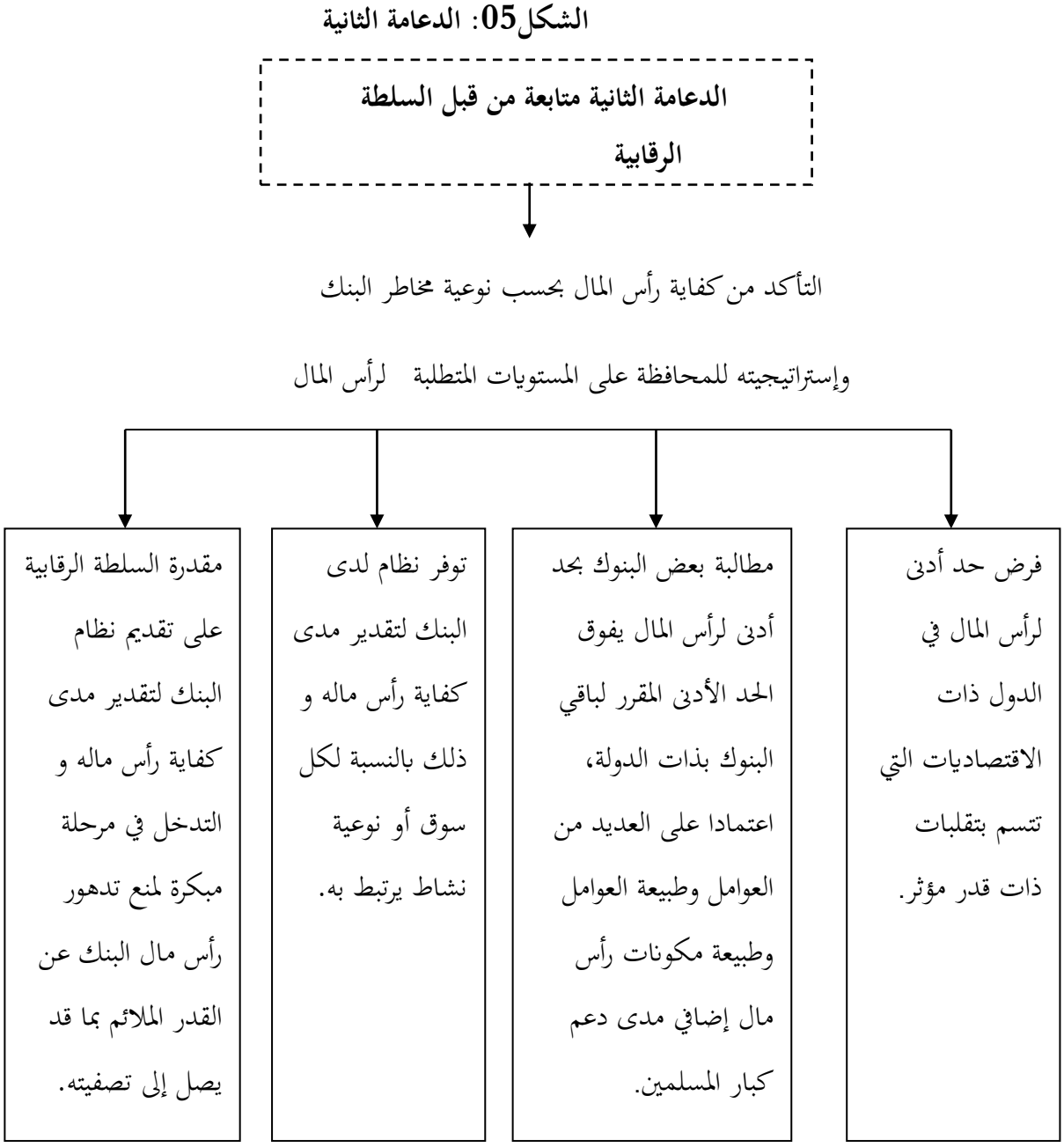


**المصدر**: طارق عبد العال حماد، نفس المرجع السابق،ص560.

[19] - مجيلي خليصة، عميروش إيمان، نفس المرجع السابق،ص،458.

**– الدعامة الثالثة: انضباط السوق.**

من خلال تدعيم عنصري الشفافية والإفصاح من جانب البنوك بما يكفل القدرة على فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك لذلك تطالب اللجنة الإفصاح عن هيكل رأس المال والمخاطر وملائمة رأس المال.[20]

**الشكل06: الدعامة الثالثة**

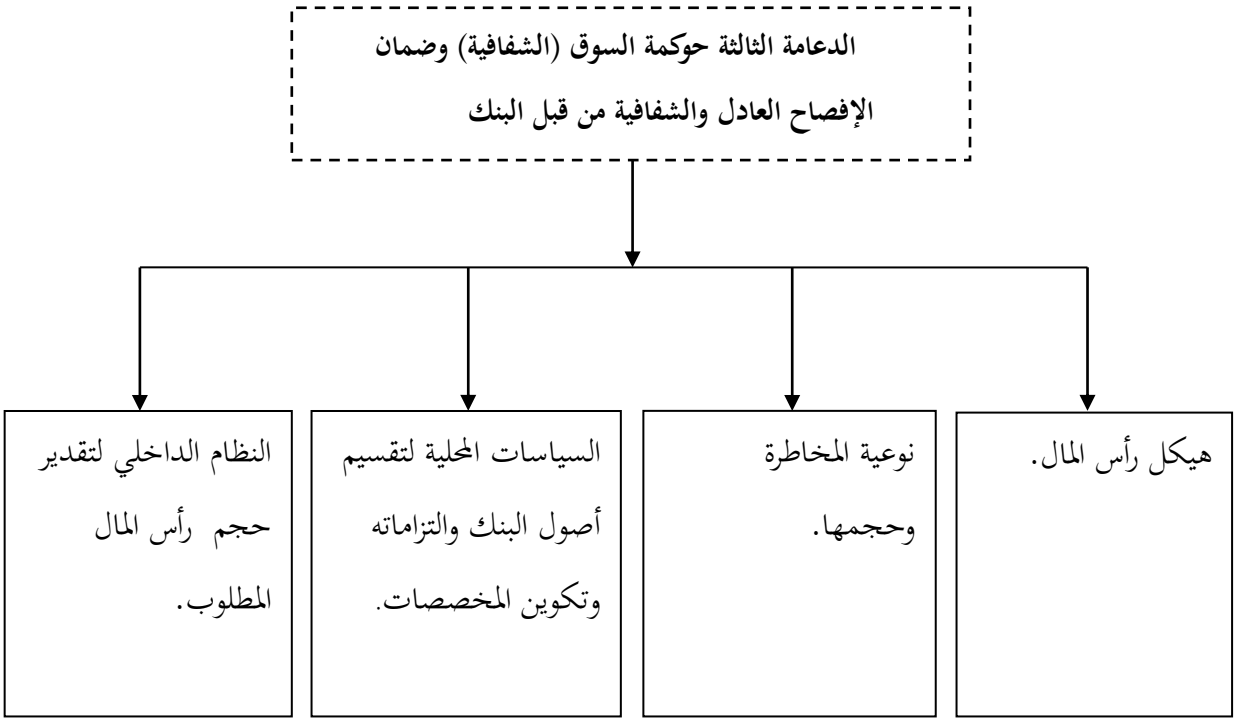


المصدر: طارق عبد العال حماد، نفس المرجع السابق،ص 561.

**المطلب الثالث: العناصر الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة البنكية**

يتطلب التطبيق السليم لحوكمة البنوك لتحقيق أهدافها مجموعة من العناصر الأساسية نوجزها في التالي:

**–وضع أهداف إستراتيجية:** يصعب إدارة الأنشطة المتعلقة بأي مؤسسة بنكية بدون تواجد أهداف من توجيه وإدارة أنشطة البنك، كما يجب عليها أيضا تطوير المبادئ التي تدار بها المؤسسة سواءاً تلك التي تتعلق

[1]–مجيلي خليصة، عميروش إيمان، نفس المرجع السابق،ص458.

بالمجلس نفسه أو بالإدارة العليا أو بباقي الموظفين، ويجب أن تؤكد هذه المبادئ على أهمية المناقشة الصريحة والغاية للمشاكل التي يتعرض لها البنك.

يجب أن تتمكن المبادئ من منع الفساد و الرشوة في الأنشطة التي تتعلق بالمؤسسة سواء بالنسبة للمعاملات الداخلية أو الصفقات الخارجية و يجب أن يضمن مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بتنفيذ سياسات منع أو تقييد الممارسات و العلاقات التي تضعف من كفاءة الحوكمة.

**-وضع و تنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية بالبنك:** يتعين على مجلس الإدارة الكفء أن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس و كذلك الإدارة العليا، حيث تعد هذه الأخيرة المسئولة عن تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي مع أخذ بعين الاعتبار أنهم في النهاية مسئولون جميعا أمام مجلس الإدارة عن أداء البنك.

**-ضمان كفاءة مجلس الإدارة:** يعتبر مجلس الإدارة مسئول مسؤولية مطلقة على عمليات البنك المالية، لذلك يجب أن يتوفر لديه معلومات تمكنه من الحكم على أراء الإدارة للقيام بالإجراءات التصحيحية المناسبة، كما يجب أن يتمتع عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة بالقدرة على إصدار الأحكام بصفة مستقلة عن رؤية الإدارة و كبار المساهمين،أو حتى الحكومة، ويمكن تدعيم الاستقلالية الموضوعية من خلال الاستعانة بأعضاء غير تنفيذيين أو مجلس مراجعين بخلاف مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ذلك استفادة أعضاء مجلس الإدارة من تجارب البنوك الأخرى في الإدارة و التي من شأنها تطوير استراتيجيات الإدارة في البنك.

**-ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا:** الإدارة العليا عنصر أساسي في الحوكمة، في حين يمارس مجلس الإدارة دورا رقابيا اتجاه أعضاء الإدارة العليا، فانه يجب على هذه الأخيرة أن تمارس دورها في الرقابة على المديرين التنفيذيين.المتواجدين في كافة أرجاء البنك وتتكون الإدارة العليا من مجموعة أساسية من مسئول البنك، ولهذا يتطلب أن تتضمن أفراد يمثل مدير الشؤون المالية ورؤساء الأقسام ومدير المراجعة.وهناك عدد من الأمور التي يتعين أن تأخذها الإدارة العليا في الاعتبار:

- عدم التدخل بصورة مفرطة في القرارات التي يتخذها المديرون التنفيذيون.

-عدم تحديد مدير الإدارة العليا المتولي للمسؤولية في مجال معين بدون توافره للمهارات أو المعرفة اللازمة لذلك .يجب ممارسة الأساليب الرقابية على شاغلي بعض الوظائف المتميزين دون خوف.

**-الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون و الخارجيون:** يعتبر الدور الذي يلعبه المراجعون دورا حيويا بالنسبة لعملية الحوكمة. لذا يجب على مجلس الإدارة و الإدارة العليا إدراك أهمية عملية

المراجعة و العمل على نشد الوعي بهذه الأهمية لدى كافة العاملين بالبنك، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم استقلالية و مكانة المراجعين، برفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة التابعة لها و الاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل إليها المراجعون، مع العمل على معالجة المشاكل التي يحددها المراجعون، و الاستفادة كذلك من عملهم في إجراء مراجعة مستقلة على المعلومات التي تدور حول أنشطة البنك و أدائه.

**–ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك:** يتوجب على مجلس الإدارة أن يصادق على المكانات الخاصة بأعضاء الإدارة العليا و غيرهم من الشخصيات المسئولة على بذل أقصى جهد لصالح البنك ، ضف إلى ذلك يتطلب أن توضع نظم الأجور في نطاق السياسة العامة للبنك بحيث لا تعتمد على أداءه في الآجال القصير لتجنب ربط الحوافز بحجم المخاطر التي يتحملها.

**–مراعاة الشفافية في تطبيق الحوكمة:**الشفافية مطلوبة لتدعيم تطبيق الحوكمة إذ يتوجه المتعاملون إلى البنوك التي تطبق الممارسات السليمة للحوكمة والتي لديها الكفاية المالية اللازمة ، بحيث يتمكن المشاركون في السوق من ضمان سلام معاملاتهم مع البنوك و يصبحون قادرين على معرفة وفهم كافة رأس المال في البنوك في الأوقات المناسبة، و عليه يتعين أن يشمل الإفصاح هيكل مجلس الإدارة و هيكل الإدارة العليا ، الهيكل التنظيمي الأساسي و المعلومات المتعلقة.[21]

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما تطرقنا إليه يمكن القول بأن للحوكمة أهمية بالغة لدى كل المؤسسات الاقتصادي بصفة عامة والمالية بصفة خاصة فإن وجود نظام فعال لحوكمة البنوك في كل بنك يساعد على توفير الثقة والسلامة والشفافية الفعالة والسليمة للعمليات البنكية ويهدف إلى تحسين كفاءة وأداء الأعمال البنكية ومكافحة الفساد، كما أن حوكمة البنوك هي مجموعة من الأنظمة والقوانين التي توفر معلومات سليمة لمجلس الإدارة في البنوك مثل الإفصاح والشفافية والوضوح وذلك لتحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة عملاء البنك ومساهميه، وتعتمد على الأنظمة القانونية والنظامية بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال البنكية من ثقة وصدق وأمان؛ لذلك يمكننا أن نقول أن للحوكمة دور فعال في حماية البنوك والمؤسسات المالية من المخاطر البنكية التي يمكن أن يتعرض لها البنك ويؤدى تطبيق البنوك للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار

1-جلاب محمد،حوكمة البنوك ودورها في تفعيل حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية،مذكرة ماجيستير في علوم التسيير،تخصص إدارة الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،ص ص،125-127.

واستقرار سوق المال، كما أن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي تؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر.

# الفصل الثاني

# الاطار النظري للأزمات المالية

**-تمهيد:**

لقد تعرض العالم عبر السنين إلى عدة مشاكل واضطرابات في كافة مستوياته،ولما وصلت إلى مستوى عال من التعقيد شكلت ما يعرف بالأزمة، أن الأزمات تختلف باختلاف مصدرها، ومكان وقوعها، والقطاع المؤثرة فيه؛ حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم وأخطر ما يواجه الاقتصاد فهي تستمد خطورتها من القطاع المالي الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد.

إن الأزمات التي شهدها العالم بدءاً بأزمة الكساد العظيم1929التي تفاوتت أثارها وانعكاساتها على الاقتصاد ككل، وصولا إلى أخر أزمة وهي الأزمة المالية العالمية سنة2008، والتي شكلت خطرا حقيقيا على كل دول العالم

دون استثناء، والتي ظهرت كنتيجة لتداخل عدة عوامل منها: المالية، الاقتصادية، القانونية وخاصة الأخلاقية، وعلى رأسها ظاهرة العولمة التي كان لها جانب سلبي ساهم في تعقيد وانتشار الأزمة بشكل واسع وسريع، ولقد دفعت معظم الدول ثمنا باهظا جراء هذه الأزمات، تمثلت في انهيار أكبر المؤسسات العالمية وخاصة البنكية التي كانت الأكثر تضررا.

وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأزمة المالية؛

- المبحث الثاني:حوكمة البنوك ودورها في مواجهة الأزمات المالية؛

- المبحث الثالث: استعراض الأزمات المالية.

**-المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الأزمة المالية**

لقد شهد العالم موجات متتالية من الأزمات، أدت في غالب الأحيان إلى إحداث ثغرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية، مما يتطلب إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة، وضياع أصول هائلة من المستثمرين في الأسواق المالية لهذه الدول سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأزمة المالية ،خصائصها وأسبابها مع التطرق إلى أهم مظاهرها.

**-المطلب الأول: الأزمة المالية وخصائصها**

**1-مفهوم الأزمة المالية:**

هي الانخفاض الشديد في العملة الوطنية مما يؤدي إلى تدهور حاد في الأسواق المالية لبلد معين أو عدة بلدان، من سماتها فشل النظام البنكي المحلي في أداء مهامه،والذي يتبعه انخفاض في أسعار الأسهم و قيمة العملة، و بالتالي انحصار في القروض وأزمات في السيولة النقدية وانخفاض الاستثمار[22].

وهي أيضا تلك التذبذبات التي تؤثر إما كليا أو جزئيا على مجمل التغيرات المالية،وعلى حجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات وإجمالي القروض و الودائع البنكية ومعدل الصرف،والتي تعبر عن الانهيار الشامل في النظام المالي و النقدي.[23]

كما أنها حالة تمس أسواق البورصة أسواق البورصة وأسواق الائتمان، لبلد معين أو مجموعة من البلدان وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد،مسببة بدورها أزمة اقتصادية.

ومنه الأزمة المالية هي عبارة عن اضطراب واختلال عميق ومفاجئ في أغلب التوازنات الاقتصادية، التي يتبعها انهيار في الأسواق المالية ومؤشرات أدائها، حيث تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.

## 2- خصائص الأزمة المالية:

- **المفاجأة:** وتكون غير متوقعة، حدث سريع وغامض.

- **التهديد:** والذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحيانا إلى القضاء على كيان المنظمة.

- **مربكة:** فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر وعدم اليقين في البدائل المتاحة خاصة في ظل نقص المعلومات، الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة.

---

[22]-محمد سعيد محمد الرملاوي:الأزمة الاقتصادية العالمية انذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية،دار الفكر الجامعي، ط1 ،2011، ص،14.

[2]-كمال رزيق،خالد راغب أحمد الخطيب:اشكالية العلاقة بين الأخلاق و الاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأردن،10-11نوفمبر2009،ص9.

**– ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة:** فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما حاد، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة أحيانا القدرة على السيطرة في الموقف واستيعابه جيدا حيث لا بد من تركيز الجهود لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط.

– تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها وتعارض مصالحها مما يخلق صعوبات جمة في السيطرة على الموقف وإدارته وبعض هذه الصعوبات إدارية أو مادية أو بشرية أو بيئية ...الخ[24]

**–المطلب الثاني:أسباب الأزمة المالية**

هناك عدة أسباب لحدوث الأزمة المالية أهمها:

1–عدم استقرار الاقتصاد الكلي: تكمن في تقلبات أسعار الفائدة العالمية التي تعتبر من أهم المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، وتشمل أيضا أسعر الصرف الحقيقية.

2– اضطرابات القطاع المالي:الذي نتج عن التوسع في منح الائتمان، والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج مع انهيار أسواق الأوراق المالية.

3– سياسات سعر الصرف:إن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت لوحظ أنها من أكثر الدول عرضة لخطر الصدمات الخارجية.

4–دور الديون القصيرة الأجل: إن التراكم السريع للديون القصيرة الأجل يعتبر من أهم عوامل حدوث الأزمة المالية كما حدث في المكسيك عامي 1994– 1995.

5–تغير مفهوم المساهم بانفتاح الأسواق المالية على العالم واستمرارية حركة الأسهم.

---

[1]–مناد خيرة، الأزمة المالية العالمية وآثارها على النظام المصرفي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم2010–2011،ص ص5–6.

6-سيطرة المديرين التنفيذيين على مقدرات الشركة: المديرين التنفيذيين يقومون بتسخير مقدرات الشركة لمصالحهم الشخصية،فكما قال آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم): "إن مديري شركة المساهمة لا يمكن أن نتوقع منهم مراقبة الشركات بنفس الحماس الذي يراقب فيه الشركاء في شركة مصالحهم الخاصة.

7-تشوه نظام الحوافز: عدم تأثر ملاك المصارف و الإدارات العليا ماليا جراء الأزمة المالية التي تسببوا بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

8- شراسة المنافسة بين الشركات:تعارض المصالح في السوق بين المساهمين والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح الآخرين هذا ماجعل السوق ساحة حرب لا مكان للارتزاق،حيث كان هذا الأخير في أمس الحاجة لوجود ضوابط لتنظيم العلاقات بين هذه الأطراف.

9-الفساد المستشري في المجال الاقتصادي،المالي والإداري:تضليل المستثمرين بتقديم أرقام وهمية عن أرباح خيالية تساهم في رفع أسعار أسهم الشركة، حتى يكافئ المديرون مع عدم مبالاتهم بخسائر حملة الأسهم وأصحاب المعاشات[25].

**-المطلب الثالث: مظاهر الأزمة المالية**

- نقص في السيولة المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات المالية والشركات،الذي أدى إلى انكماش في النشاط الاقتصادي الذي تبعه انخفاض في المبيعات.

- ازدياد نسبة البطالة بسبب الإفلاس والتصفية حيث أصبح كل عامل مهدد بالفصل.

- انخفاض التداولات في أسواق النقد والقرض ما أحدث ارتباك في مؤشرات الهبوط والصعود.

[25] -محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس:الأزمات المالية قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها،والدروس المستفادة، دار اثراء، الطبعةالأولى، 2010، ص ص 83-86.

– انخفاض مستوى استغلال الطاقة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض إلا بأسعار فائدة عالية مع ضمانات مغلظة.

– التسارع إلى سحب الإيداعات من البنوك .

– تجميد منح القروض من طرف المؤسسات المالية خوفا من صعوبة استردادها.

– انخفاض معدلات الاستهلاك و الإنفاق والادخار والاستثمار، مما أدى إلى المزيد من الكساد، التوقف التصفية والإفلاس.

– ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.[26]

**–المطلب الرابع: أنواع الأزمات المالية**

هناك أنواع مختلف للأزمات المالية منها ما يلي:

**1– الأزمات البنكية**:يواجه البنك أزمة بنكية حقيقية عندما يواجه الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب، فهنا تحدث الأزمة في هذا البنك، وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد إلى البنوك الأخرى فإنها تصبح أزمة بنكية في تلك الدولة، وليس بالضرورة أن تكون الأزمة البنكية هي أزمة سيولة، فهذه الأزمة فد تكون أزمة ائتمان وتحدث عندما تمتنع البنوك عن تقديم القروض للزبائن تخوفا من عدم تلبية طلبات السحب.

**2–أزمات أسواق رأس المال حالة الفقاعات**: تنجم هذه الأخيرة لارتفاع أسعار الأصول ارتفاعا يفوق القيمة العادية للأصول وبصورة غير مبررة، وهذا ما يعرف بظاهرة الفقاعة، ويحدث هذا الارتفاع غير العادل في أسعار الأصول

[1]–مصطفى العمساوي،أحمدزهدي،تسيير أبو عصام:الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط،دار الجليس الزمان الطبعة الأولى،2009،ص ص 18-20.

عندما يكون الدافع للشراء هو تحقيق الربح الذي ينجم عن ارتفاع الأسعار، وتحدث أزمة أسواق المال عندما يتعاظم الاتجاه نحو بيع الأسهم فتبدأ الأسعار في التراجع والهبوط، وتمتد آثار ذلك إلى أسعار الأسهم الأخرى، وهذه الآثار تشمل هذه الصناعة وربما يمتد أيضا إلى الصناعات الأخرى.

**3–أزمات الصرف:** تنجم عن حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف بصورة تؤدي إلى تأثير جوهري في قدرة العملة على تأدية دورها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، وهذه الأزمة تحدث عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات بخفض سعر العملة كنتيجة لعمليات المضاربة، وهذا يؤدي إلى انهيار لسعر العملة.

**4–أزمات الديون:** وهي حالتان:

حالة عدم سداد المقترضون ما عليهم للبنوك .

حالة تخوف البنوك من عدم سداد القروض فتمتنع عن تقديم قروض جديدة،و تقوم بتصفية القروض القائمة.

**5– أزمات أسواق السلع:** من أشكاله ما يلي:

أ– أزمات التصدير:فهي مرتبطة بحالة النمو والكساد في تلك الدول، ففي حالة ارتفاع معدل النمو في الدول الصناعية يزداد الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الأولية، وفي حالة الانخفاض العكس.

ب–أزمات الاستيراد:يحدث عند ارتفاع أسعار الواردات خاصة عند الدول النامية، التي تقوم باستيراد سلع أخرى، فعند حدوث زيادة في هذه الأخيرة يكون هناك أزمات لتلك الدول كما حدث عام 1973.

ج–أزمة سعر الصرف:هذه الأزمة لها أثر على أسعار صادرات وواردات الدول النامية، حيث أن التغير في أسعار الصرف ينعكس على تكاليف الصادرات و الواردات، وبالتالي على مجمل العملية الاقتصادية.

د-أزمة معدل التبادل التجاري: الذي يعكس عائد الدولة من التجارة الخارجية، ففي حالة انخفاضه مع ثبات كمية الصادرات و الواردات، فهذا يعني ارتفاع متوسط سعر الواردات بنسبة أكبر من الارتفاع في متوسط سعر الصادرات، هذا يعني أنه على الدولة أن تقلل من وارداتها ،أو تزيد من صادراتها لتحصل على نفس العائد السابق[27].

**-المبحث الثاني: حوكمة البنوك وعلاقتها بالأزمة المالية**

تعتبر الحوكمة وسيلة رقابية في غاية الأهمية من شأنها حماية حقوق كل أصحاب المصالح في البنك، إذ أن مبادئها تعمل على تجنب الأزمات المختلفة قبل وقوعها فهي علاج حقيقي للبنوك، حيث سنتطرق إلى علاقة وأثر الأزمة المالية على الحوكمة.

**المطلب الأول: أثر الأزمة المالية على البنوك**

**1- البنوك التقليدية**

بلغ عدد البنوك المنهارة في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي أعلنت إفلاسها في عام 2010 إلى 125 بنكاً، أي بمعدل مايزيد عن إفلاس خمسة بنوك كل أسبوعين، وطبقاً للمؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع، فقد وصل العدد الإجمالي للبنوك المنهارة بسبب الأزمة المالية منذ 2007إلى 293لكن في شهر نوفمبر2010 زادت البنوك المنهارة عن العدد المتوقع ووصلت إلى143بنكاً، حيث بلغ حجم الدعم المباشر والغير المباشر الذي قدمته الحكومة البريطانية للبنوك 850مليار جنيه إسترليني ( 1.407تريليون دولار).

إن هذا المبلغ الضخم شمل 76مليار جنيه ثمن حصة للحكومة في رويال بنك أوف سكوتلاند بي آر سي ومجموعة لويدز البنكية إضافة إلى التأمين لصالح بنك إنجلترا المركزي ضد خسائر تكبدها جراء تقديم مبلغ 200مليون جنيه إسترليني من السيولة، وضمان 250مليار جنيه وهو حجم اقتراض

1-محمد سعيد محمد الرملاوي:الأزمة الاقتصادية العالمية انذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، ط1 ،2011، ص ص،24-30.

البنوك لتعزيز السيولة؛ وقال مكتب المحاسبة إن تكلفة دعم البنوك التي لم يسبق لها مثيل مبررة، خشية انهيار بنك واحد أو أكثر ومن أجل المحافظة على أموال الشعب وعلى الثقة في النظام المالي.

وتعهدت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل بالعمل على إنقاذ البنوك الألمانية المتضررة بسبب الأزمة المالية ، والتزمت بالحد من انتشار المشكلة.وقالت هيئة الخدمات المالية اليابانية إن كبرى البنوك في البلاد بصدد تخفيض العمالة لديها بنحو عشرة آلاف وخمسمائة وظيفة في إطار خطة حكومية لتقوية القطاع المالي؛ وأضافت الهيئة التي تراقب الوضع المالي للبلاد، إن بنك ميزهو أكبر بنك بالعالم من حيث الأصول، سيلغي نحو آلاف وظيفة أي ما يوازي14% من قوة العمالة لديه، خلال العامين القادمين .

**2- البنوك الإسلامية**

ما لوحظ بالواقع أن البنوك الإسلامية قد تأثرت بالأزمة من خلال عدة أوجه بطريقة مباشرة و غير مباشرة:

**أ/ البنوك الإسلامية التي تأثرت بطريقة مباشرة:** هي البنوك التي كان لها استثمارات في البورصات العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولي، وهذا القسم من البنوك الإسلامية لاشك أنه قد تأثر بالأزمة خاصة تلك البنوك التي كانت مشتركة أو مستثمرة في محافظ أو صناديق استثمار مرتبطة بالقطاع العقاري، إلاَّ أن تلك الاستثمارات كانت محدودة، ولم تؤثر على مراكزها المالية ، كما لم تؤثر على ربحيتها كثيراً.

**ب/ القسم الآخر من البنوك الإسلامية:** هي تلك البنوك التي تأثرت بالأزمة بطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة، إلا أن القطاع المالي والبنكي كان أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة، ثم شملها الأثر مثل أي مؤسسة اقتصادية تأثرت بالوضع العام من الأزمة، إلا أن الأمر الذي

يمكن التأكيد منه هو أن تأثرها كان محدوداً كما إن أي منها لم يتعرض لإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلاً من البنوك المركزية بسبب الأزمة، كما إن بعضاً من التأثر كان ايجابياً مثل زيادة ودائع البنوك الإسلامية .

وقد أكد البروفسور في الاقتصاد الدولي "هانس فيسر" في تقرير اقتصادي لراديو هولندا: أن المعاملات البنكية للبنوك الإسلامية تتطابق مع الأرقام الواقعية وبالتالي الأموال تصرف على شراء وبيع البضائع والخدمات،والمتاجرة بالأموال المطالبة بمستحقات لا تدخل ضمن المعاملات البنكية الواقعية أمر غير مسموح به... وأضاف: أنه قد يبدو أسلوب البنوك الإسلامية لأول وهلة كأنه غريب أو دخيل غير أنه في الواقع قريب جداً من التعامل البنكي الأخلاقي، وقالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد: "سأكافح لاستصدار قوانين تجعل البنوك الإسلامية تعمل بجانب البنوك التقليدية في فرنسا"، و قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر البنوك الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان الماضي 2009م: "إن البنوك الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه البنوك العالمية".

**-المطلب الثاني:قنوات انتشار الأزمات المالية ومراحل انتشارها**

**أولا- قنوات انتشار الأزمات المالية.**

تؤكد التعاريف السابقة للأزمة أن هذه الأخيرة تنطلق بداية من أحد عناصر النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر لتشمل النظام بأكمله ما يهدد الاستقرار المالي وحتى الاقتصادي،حيث تنتشر الآثار السلبية للأزمات المالية وفق القنوات التي يبينها الشكل التالي:

الشكل(1): قنوات انتشار الأزمات المالية

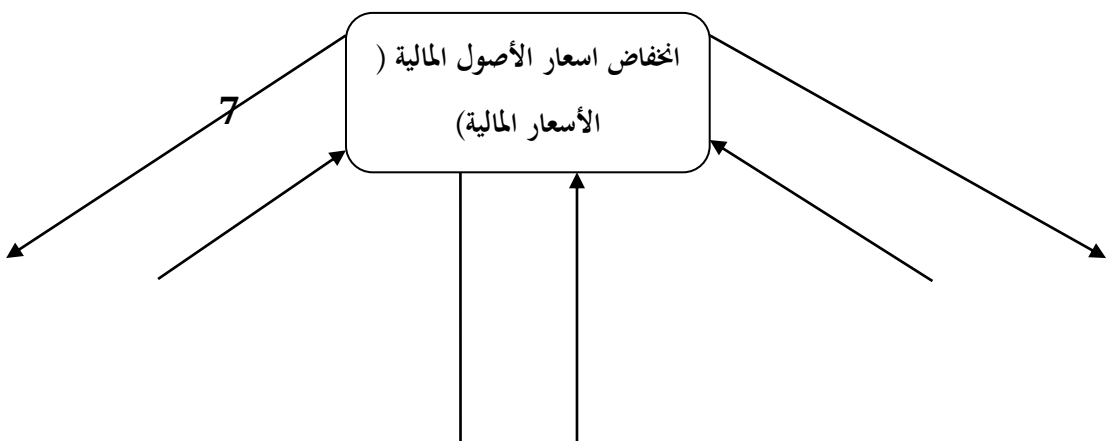

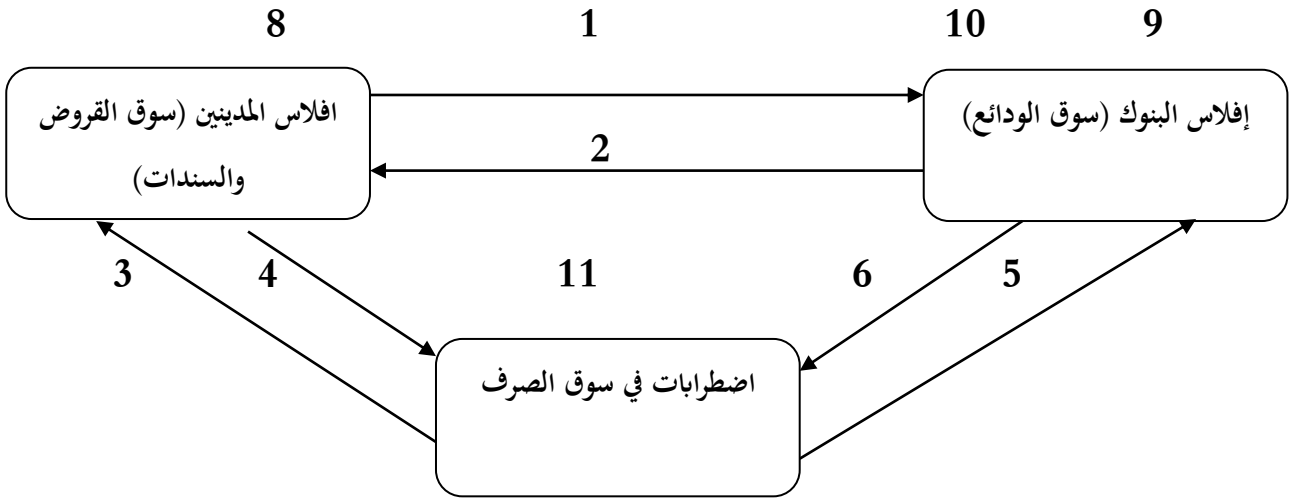


**المصدر** :عمار آيت بشير، الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي مع دراسة الأزمتين المكسيكية والاسيوية ، ص 43.

يوضح الشكل مختلف القنوات المحتملة لانتشار الأزمات المالية بين مختلف الأسواق سوق القروض و السوق المالية ، سوق الودائع وسوق الصرف،وهي كالآتي:

**القناة رقم01**: تمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والأزمات نحو الجهاز المصرفي، فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من بعض الدول قد تؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها وهو ما حدث في أزمة المديونية عام 1982.

**القناة رقم 02**: تبين الحالة العكسية للقناة رقم1، حيث ظهور أن حالات إفلاس البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي إفلاسهم كذلك وخير دليل على ذلك الأزمة البنكية الأمريكية سنة 1982.

**القناة رقم03**:أزمة سعر الصرف التي من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في سعر السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

**القناة رقم04**: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعا لدى المستثمرين الأجانب خاصة، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

**القناة رقم05**: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك ،إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف،وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدي البنوك.

**القناة رقم06**:إذا تم إفلاس العديد البنوك ذات التزامات مع الخارج سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

**القناة رقم07و08**:يمثلان الانتقال من أزمة أسواق الأسهم إلى أزمة أسواق السندات، وهي غالبة الحدوث لأن الاستثمار في السندات هو بديل الاستثمار في الأسهم.

**القناتين09و10**: تعبر عن انتقال الأزمة من أسواق المال أو العكس، حيث عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية ، إما كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية كما أن السوق خاصة في الدول المتقدمة تكتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية.

**القناتين11و12**: تصف كيف يمكن لأزمة في أسواق الصرف تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس، فمثلا عن قيمة العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب ويقبلون على التخلي عن أصولهم المالية والمقيمة بتلك العملة[28].

**ثانيا– مراحل انتشار الأزمات المالية:**

تتميز الأزمات المالية بخاصية انفجارها المفاجئ لمدة إما طويلة أو قصيرة لتزول بعد تدخل عدة أطراف في محاولة حلها والتقليل من آثارها السلبية،ولهذا تمر هذه الأخيرة بعدة مراحل من بينها:

---

[1]– نسيمة أوكيل:الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها حالة أزمة جنوب شرق آسيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن خدة الجزائر،2008،ص ص61-62.

**1- مرحلة ميلاد الأزمة:**

عندما ترتفع الأسعار بشكل محموم ويزيد الرواج وترتفع المكاسب فيحدث الازدهار، ومع هذا الصعود المحموم في الأسعار فانه يجب التنبؤ بأن الانكسار قادم، حيث كلما اقتربت الأسعار من الغليان تصبح الأزمة وشيكة.

**2- مرحلة النمو والاتساع:**

عادة لا ينتبه فريق إدارة الأزمات إلى خطورة الأزمات التي تحدث بعيدا عنه في مرحلة الميلاد، ومع نمو وتعاظم الإحساس بآثارها ووصولها للفرد أو الدولة، ومع وجود علامات إنذار وتهديد بامتدادها هنا يتطلب المبكر اليقظة والاستعداد المبكر لها.

**3- مرحلة انفجار الأزمة:**

تصل الأزمة إلى هذه المرحلة حين لايقدر فريق الأزمات خطورتها بشكل جدي، أو تكون الأزمة نفسها خارجة عن السيطرة من ناحية سرعتها وقوتها واتساعها، فعندما تنفجر الأزمة ويظهر واقعها الأليم قد يصاب أعضاء فريق إدارتها بالارتباك والحيرة،نتيجة ظهور معطيات ومتغيرات جديدة،وقد تكون شدة الأزمة كبيرة جدا بشكل يشبه البركان الذي لا يبقي على شيء في طريقه.

**4- مرحلة انحصار (تراجع)الأزمة:**

يتم في هذه الأخيرة علاج الأزمة ومحاولة القضاء عليها بابتكار أساليب جديدة،لعلاج أسبابها ووقف تداعياتها والتخفيف من آثارها،ولكن هناك معظم المنظمات التي قد تفشل في البقاء حيث تعلن إفلاسها وتقوم بتسريح عمالها.

أما البعض الآخر ينجح في البقاء والاستمرار أي إن الأزمة لم تأثر عليها ،أما بالنسبة للمنظمات المتبقية قد تنجح في تحويل التهديدات من الناتجة عن الأزمة إلى فرصة ونقاط قوة وليس نقاط ضعف لتستفيد منها.

**5- مرحلة اختفاء الأزمة:**

نتيجة جهود وتكاليف الإنقاذ لمواجهة الأزمة، فان الأزمة تفقد قوتها تدريجيا حتى تتلاشى وتبدأ المنظمات والمؤسسات بالعمل على إعادة التوازن، واستعادة عافيتها وعلاج آثارها لاستعادة الأسواق[29].

من خلال هذه المراحل يمكن القول أن حدوث أزمة مالية في اقتصاد دولة ما لا يعني أن باقي الدول هي في آمان ولا تتأثر،كون العالم حاليا عبارة عن قرية كونية صغيرة؛ إذ أصبح هنالك ترابط كبير بين مختلف الأسواق العالمية والناشئة بفضل ثورة الاتصالات وتطور الاقتصاد المالي ،فكلما زاد الارتباط بين مختلف الاقتصاديات الدولية كلما زادت المخاطر التي تتعرض لها الأنظمة المالية،ما يجعل استقرارها المالي عرضة للتهديد أمام أي اضطراب مفاجئ يمس نظام دولة أخرى.

**-المطلب الثالث:علاقة الأزمة المالية بالحوكمة**

أدت الأزمات المالية والبنكية التي شهدها الاقتصاد العالمي إلى إتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق مفهوم الحوكمة في البنوك لمنع وتجنب حدوث الأزمات،باعتبار أن الحوكمة ليست مجرد أسلوب أخلاقي جيد يجب إتباعه، بل وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المؤسسات المالية والبنكية بما يضمن تحقيق الأهداف والربحية والنمو للاقتصاد والبنوك.

لقد وضعت الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية، فمنذ الأزمة المالية الأسيوية سنة1997، مرورا بفضائح شركة" انرون "سنة2003، إلى الأزمة المالية الحالية، حيث كشفت الأزمة حالات كثيرة من الفشل في قواعد الحوكمة وتركيبة مجالس الإدارة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى فشل الجهات التنظيمية والرقابية في كثير من الدول تقدير حجم المخاطر بصورة سليمة وصحيحة، ولم تترجمها إلى إجراءات تنفيذية واضحة.

---

[29] – حمودي معمر، تداعيات الأزمة المالية العالميةل2008 على البنوك الاسلامية وسبل معالجتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،تخصص تجارة ومناجمنت دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم،ص ص14-17.

فإن أهمية معايير لجنة بازل (2)لإدارة مخاطر السيولة وكفاءة رأس المال وهو ما تحتاجه جميع الدول في الوقت الحالي، كما أكد على أهمية حوكمة الجهات الرقابية نفسها وليس البنوك فقط؛

فالأزمة المالية العالمية أظهرت حقيقة مفادها أنه ينبغي الاهتمام كثيرا بالتوازن بين الهياكل الأساسية والقواعد التي تعزز الأسواق، وبين حجم المخاطر التي تخلقها، وإن لم يتم فهم هذا التوازن جيدا فإن احتمالات وقوع الأزمات المالية والاقتصادية تتزايد بدرجة كبيرة،كما أن التركيز فقط على آليات السوق دون توجيه اهتمام كاف لآليات الحوكمة يعني أننا نعالج نصف المشكلة فحسب،كما أكد المشاركون في مراجعة مبادئ حوكمة البنوك الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الفجوة في تنفيذ حوكمة البنوك في القطاع المالي أسهم بشكل كبير في انتشار الأزمة المالية، وأن حوكمة البنوك أيضا تساعد بشكل كبير في إدارة المخاطر المالية.

من بين توصيات اللجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، التأكيد على أن تفعيل دور صندوق النقد الدولي في دفع النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن يتطلب03 نقاط رئيسية وهي كالأتي:

**1-**تطوير نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي خاصة زيادة نصيب الدول الناشئة في الحصص التصويتية بنحو5%بما يتناسب مع ثقلها الاقتصادي المتنامي.

**2-**توسيع الدور الرقابي للصندوق من المفهوم الضيق للرقابة على أسعار الصرف وميزان المدفوعات ليتضمن الرقابة على القطاع البنكي والأسواق المالية، وهي القطاعات التي تسبب في وقوع الأزمة المالية الأخيرة بسبب غياب الرقابة الفاعلة عليها.

**3-** دعم السياسات المالية والنقدية اللازمة للنمو المستدام والمتوازن، وقد أشارت اللجنة أعلاه في بيانها أنها أطلقت عملية الإنذار المبكر المشتركة بين الصندوق ومجلس الاستقرار المالي،كما أشارت إلى أنه مع انحسار الأزمة المالية

العالمية وبداية ظهور بوادر الانفراج، تزداد أهمية الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي لتشخيص الإختلالات المالية والاقتصادية في دولة أو مجوعة من الدول[30].

**-المبحث الثالث:استعراض على الأزمات المالية و البنكية**

لقد شهد العالم وخاصة الأسواق المالية العالمية انهيارا كبيرا تسبب في حدوث أزمات مالية، وتميزت بسرعة انتشارها وتباين أسباب حدوثها، و سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الأزمات المالية، من أزمة الكساد الى الأزمة المالية العالمية.

**المطلب الأول: أزمة الكساد 1929**

شهدت العلاقات النقدية والدولية استقرارا نسبيا بعد تجاوز الأزمة التي احتاجت معظم دول العالم خلال فترة الحرب العالمية الأولى، ومع استمرار ارتفاع أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك منذ عام 1924، على مدى خمس سنوات متتالية أين وصلت إلى أعلى مستوياتها في 28 أكتوبر1929 مما أدى إلى حدوث أزمة حقيقية بخسارة المستثمرين لعملياتهم في الأسواق المالية بحوالي 200 مليار دولار، وإفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد وتميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية:[31]

1- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.

2- كان لها صفة الدورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.

3- عمق وحدة هذه الأزمة، انخفضت الودائع لدى البنوك بنسبة 33%كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين، ووصل عدد البنوك المفلسة من عام 1929 إلى1933 أكثر من10.000 بنك، أي حوالي 40% من إجمالي البنوك الأمريكية.

---

1- بوخبزة فوزية، دعائم الحوكمة وفعاليتها، المؤتمر الدولي حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص 69.

2- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، الجزائر، 2000، ص ص100-103.

4- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك انجلترا خلال الفترة 1930-1933بحدود 3.1% مقابل 5.5% في عام 1929، ويرجع سبب ارتفاع أسعار الفائدة مع بداية الأزمة إلى تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، كما أن المقرضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القروض مما أدى إلى انخفاض الطلب عليها.

5- اختلاف مدة وحدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير.

6- التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات.

7- توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا.

ومن أهم أسباب أزمة 1929 تعود إلى جملة من الانحرافات الحاصلة في الأسواق الدولية وهي:[32]

أ- ضآلة نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي بنسبة 10%،وباعتبار المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهماتهم.

ب- البيع على المكشوف من طرف المعتاربون للأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار مرتفعة على أمل شرائها عند انخفاض أسعارها مقابل هامش ربح.

ج- الممارسات غير الأخلاقية واستغلال ثقة العملاء، والتلاعب في أسعار الأوراق المالية.

**- المطلب الثاني:أزمة أكتوبر 1987 "أزمة الاثنين الأسود"**

يعتبر الاثنين الأسود 19أكتوبر1987 يوما كارثياً في تاريخ الأسواق المالية، حيث عرفت بورصة وول ستريت بنيويورك انخفضا متتاليا في أسعار تداولاتها المالية مصاحبة إلى اندفاع المستثمرين إلى بيع أسهمهم، مما أدى إلى انخفاض في أكبر البورصات، كما يوضحه الجدول التالي:

---

[2]- ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي: أصلها وتطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979، ص 110.

**الجدول(1):نسب انخفاض مؤشرات البورصة (1987)**

| البورصة | نيويورك | لندن | طوكيو | فرانكفورت | أمستردام |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الانخفاض | %26 | %22 | %17 | %15 | %12 |

**المصدر**:حسني عائشة: دور الحوكمة البنكية في مواجهة الأزمات المالية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2014، ص33.

وترجع أهم الأسباب إلى العناصر التالية:

- انهيار أسعار 30نوعا من أسهم أكبر الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية؛

- شدة الترابط مابين الأسواق المالية؛

- ضخامة الصفقات والعمليات المتداولة في الأسواق المالية،وتنوع الأصول المتعامل بها؛

- حداثة وتطور أساليب الاتصال وتقنيات إدارة الأنشطة والعمليات ساعد على انتقال الأزمات بين الأسواق؛

- التفسيرات المتناقضة التي تتعلق بكفاءة السوق المالية[33].

**-المطلب الثالث:أزمة جنوب شرق آسيا**

قد عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام 1997 كأزمة اندونيسيا عام 1978، وكوريا عام 1980...، إلا أن هذه الأزمة كانت من أخطر الأزمات، وتعود أسبابها إلى تجاهل حكومات دول اندونيسيا، تايلاند،

[33] – حسني عائشة: دور الحوكمة البنكية في مواجهة الأزمات المالية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، فرع بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2014،ص 34.

كوريا، ماليزيا للمشاكل المالية التي تتفاقم نتيجة ثقتهم في الأداء الاقتصادي المتميز، مما سبب لها أزمة سعر صرف حقيقية سنة 1997، حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة، وتدنت الأرباح في أسواق الأسهم، مما اضطرت السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول الى200% من السعر السابق، مما دفع بالمستثمرين للتخلص من الأوراق المالية التي لديهم والاستفادة من سعر الفائدة، وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين 25 %، 50% من أسعار السائد في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلاند لاعتبارها اضعف الحلقات في المنظومة الأسيوية عندما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض العملة الوطنية "البات" وذلك بعرض كمية كبيرة منها للبيع، مما اضعف من قدرة الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل الاحتياطي خاصة بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق، ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا بانهيار عملتها بنسبة 17.8% في 1997/09/15 مقارنة بسنة 1996، أما التايوان رغم محافظتها على مستوى عملتها، إلا انه انخفض مؤشر سوق المال فيها بنحو 20%،وكذلك الأمر لهونج كونج التي امتدت الأزمة إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200% فحدث تحول ضخم ورهيب للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية، مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات، واثر بدوره سلبا على أسواق الدول المتقدمة كبورصة نيويورك، لندن، فرانكفورت، طوكيو، باريس. وتتلخص أهم الأسباب الرئيسية لازمة دول جنوب شرق أسيا ضمن النقاط التالية:[34]

1- منح قروض للقطاع الخاص دون ضمانات كافية.

2- عرفت دول جنوب شرق آسيا تباطؤ اقتصاديا حقيقيا ما بين 1995– 1996، حيث حدث انحطاط لتجارة السلع الالكترونية على المستوى العالمي.

[34]– عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، العولمة المالية وإمكانيات التحكم،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 92.

3- كثرة تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب النمو الاقتصادي المرتفع، والاستقرار السياسي، وإلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال.

4- عجز في الميزان التجاري في هذه الدول، وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها:

أ- زيادة الطلب المحلي أدى إلى زيادة الواردات، فيما كانت صادرات هذه الدول تعاني تراجعا في تجارة السلع الالكترونية

ب- انخفاض تنافسية الأسعار في بداية عام 1995، وذلك بفعل ارتفاع قيمة الدولار، حيث إن عملات معظم جنوب شرق آسيا كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي، كما إن قيمة الين الياباني انخفضت عام 1994.

ج- المنافسة الحادة للدول الأسيوية من الجيل الثالث "الهند، الفيتنام...الخ".

د- تحرير تجارة السلع والخدمات في إطار جولة للأورو غواي عام 1994.

هـ- تحويل الاستثمار في الأوراق المالية إلى إيداعات بالبنوك بسبب الرفع في أسعار الفائدة للحد من التحولات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية.

و- توسيع التعامل بالمشتقات المالية فتح المجال واسعا للمضاربات المحفوفة بالمخاطر.

ز- الاعتماد في تمويل العجز في الموازنة العامة على تدفقات رؤوس الأموال.

**خلاصة:**

لقد أثبتت الانهيارات والأزمات المالية التي طالت كبريات المنشآت، فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الأزمات، الأمر الذي دفع الجهات المعنية إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد أسباب ذلك، والتي تمثلت في الفساد المالي والإداري، إذ يعد من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدول وبالخصوص النامية منها، فهي تنطوي على تدمير القدرة المالية والإدارية للدولة والمنشأة على حد سواء، وتعد الحوكمة من أهم الآليات المعالجة لظاهرة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال الالتزام بآلياتها وقواعدها من قبل المنشآت، ومن أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات، وكذلك تعزيز دور وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي.

# الفصل الثالث

# دور الحوكمة في مواجهة الأزمة

# المالية العالمية

- **تمهيد:**

لتوفير استقرار الأسواق المالية لتأدية جميع هذه الأدوار، يعد تطبيق مبادئ حوكمة البنوك داخل هذه الأسواق من أهم السبل لبلوغ ذلك، حيث تعمل حوكمة البنوك على تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية وحماية حقوق المساهمين، وتعظيم القيمة السوقية للبنك، وتدعيم تنافسية البنوك في أسواق المال العالمية، وكفاءة تطبيق برامج الخصخصة، وتوفير مصادر تمويلية محلية وعالمية للبنوك، وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، وتحقيق الإفصاح والشفافية وكفاءة الأسواق، وتدعيم مسؤوليات الإدارة مما يعزز النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هدا الفصل إلى ثلاث مباحث كالأتي:

المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية

المبحث الثاني: واقع تطبيق الحوكمة في القطاع البنكي

المبحث الثالث: دور الحوكمة في تعزيز الاستقرار المالي والبنكي

**– المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية**

اعتبرت الأزمة المالية العالمية من أسوأ الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ الثلاثينات، حيث كانت الأخطر خاصة بعدما عجز النظام المالي الدولي على احتواءها والتخفيف منها بشكل سريع، لامتدادها وشدة انعكاسها التي لم تقتصر على الاقتصاد الأمريكي فحسب، وإنما امتدت إلى أغلب الدول بشكل واسع.

**–المطلب الأول: أزمة الرهن العقاري وأسبابها**

**أولاً: أزمة الرهن العقاري**

اندلعت في الولايات المتحدة في بداية سنة 2007، حيث تولدت هذه الأخيرة عن شدة المخاطرة في الإقراض إلى جانب الانكماش في جانب العقارات، نتيجة تسويقها لمحدودي الدخل بالولايات المتحدة الأمريكية بشروط بسيطة وسهلة مبدئيا، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لهذه الفئة متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر،حيث تضمنت نصوصا تجعل القسط يرتفع مع طول المدة أي في كل مرة لا يتم فيها السداد تتضاعف فوائد القسط، وهنا كان الارتفاع ثلاثة أضعاف المبلغ مع عدم وجود ضمانات مناسبة،فضلا عن وجود بنود أخرى بالعقد ترفع الفائدة عند تغيرها من البنك الفيدرالي الأمريكي، وما يسمى بالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغيير[35].

فبسبب طمع وجشع المقرضين في تحقيق أرباح خيالية وسريعة وبمخاطر كبيرة، فهذا يظهر أن العامل الأخلاقي هو العنصر الأساسي المتخفي وراء الأزمة[36].

**ثانياً: أسباب الأزمة المالية العالمية**

---

[35] – علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة: الأزمة المالية العالمية الحقيقية، أسبابها تداعياتها...وبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2009، ص ص9-11.

[36] – حسني عائشة: نفس المرجع السابق، ص 41.

شكل قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مدى العقد المنصرم قاطرة نمو للاقتصاد الأمريكي، وتوجهت إليه أموال المستثمرين، ومن نتائج ذلك أن أسعار العقارات بدأ ت بالارتفاع في الولايات المتحدة الأمريكية، وترتب على ذلك أمران:

**أ–** إن الراغبين في شراء المساكن الجديدة ذات الأسعار المرتفعة أصبحوا بحاجة إلى قروض بنكية كبيرة للحصول على هذه المساكن التي سيبتاعونها.

**ب:** إن ارتفاع أسعار العقارات مكَّن مالكي هذه العقارات من الحصول على مزيد من القروض ورهن عقاراتهم، وبشكل طردِي، فكلما زاد سعر العقار ارتفعت قيمة القرض الذي يمكن الحصول عليه، وعندما تراجع الطلب على العقارات، أصبح هؤلاء المالكين عاجزين عن السداد، مما اضطرهم إلى عرض ممتلكاتهم للبيع، مما أثر على الأسعار هبوطًا كما واصل الطلب على العقارات بالتراجع، وتعود سرعة تطور واستفحال الأزمة عالميًا إلى شدة الارتباط بين أزمة العقارات والبنوك، ولقد عمق ذلك الحساسية الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسات البنكية، والذي يعتمد بشكل كبير على ثقة المستثمرين بها واسترشادًا بمختلف التقييمات التي أجريت حول الأزمات المالية والاقتصادية التي ضربت عالمنا منذ القرن الماضي، ومن أشهرها تقييمات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة التقييم المستقلة التي أنشأتها، والتي اشتملت على دراسة الأزمات في 17 دولة وذلك خلال فترات مختلفة، فقد أشار بسيسو إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هي كما يلي:

1- الممارسات الاقتصادية الخاطئة، وتدخل غير رشيد في السوق لاعتبارات سياسية متعلقة بتوجيه الدعم.

2- الفساد ا لإداري، وشيوع الكسب غير المشروع، وتزايد التذمر الاجتماعي، وتدهور الشعور بروح المجتمع الواحد.

3- ساهم الاقتراض والاستثمار بنظام الهامش في مضاعفة الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار الأسهم المشتراة بنقود مخلوقة حسابيًا.

4- المضاربة التقليدية، وفزع المستثمرين، وتصاعد الضغوط على أسعار العملات والبورصات.

5- انتشار استخدام المشتقات في العمليات البنكية، حيث ساهمت عقود المشتقات التي يقال إنها وصلت بقيمة معاملاتها مؤخرًا إلى ما يزيد على 500 تريليون دولار، والتي ساهمت في زيادة حدة تقّلبات الأسواق.

6- غياب المسؤولية الاجتماعية، وتعود الأفراد على الاقتراض، وتقديم قروض لفئات غير قادرة على السداد أصلا.

7- غياب المرتكزات الأخلاقية، وانتشار الفساد والاستغلال والجشع، والتحايل على الأسواق وعلى المستهلكين، واستمرارية المضاربات[37].

8- إهمال البنوك والمؤسسات المالية للحوكمة الرشيدة للسيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال.

9- ارتفاع أسعار الذهب والنفط والاسمنت بشكل غير طبيعي .

10- الارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية.

11- انخفاض الاستثمارات وزيادة معدل البطالة.

12- فقدان الثقة بين المؤسسات المالية وتراجع أسواق رأس المال والبورصات[38].

**المطلب الثاني: المراحل الكبرى في الأزمة المالية منذ اندلاعها وأهم مظاهرها**

**أولاً: أهم المراحل**

---

[37] – بسيسو فؤاد حمدي، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات، اتحاد المصارف العربية،2010، ص ص 517- 529.

[38] – ولد محمد عيسى محمد محمود،آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،المنعقد يومي20-21أكتوبر2009، جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر،ص ص3-5.

نوجز المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت تطال أوروبا:

**1)– فبراير 2007**: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، فأصبح يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات بنكية متخصصة.

**2)– أوت 2007**: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والبنوك المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

**3)– أكتوبر 2007 إلى ديسمبر 2007**: عدة بنوك كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

**4)– جانفي 2008**: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2%.

**5)– فبراير، 2008**: الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك."

**6)– مارس 2008**: تضافر جهود البنوك المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.

**7)– مارس 2008**:جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

**8)– سبتمبر 2008**: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

**9)– 15سبتمبر 2008**: اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز البنوك الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "ميريل لينش."

**10)–** عشرة بنوك دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين توافق البنوك المركزية على فتح مجالات التسليف. إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

**11)– 1 سبتمبر 2008**: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤمنان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها.

**12)–** 17**سبتمبر2008**: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام البنكي، وتكثف البنكي المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات البنكية.

**13)– 18سبتمبر 2008**: البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.

**14)–** السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

**15)– 19سبتمبر2008:** الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ البنوك لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمركية.

**16)– 23سبتمبر 2008**: الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

**17)–** الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.

**18)– 26 سبتمبر2008:** انهيار سعر سهم المجموعة البنكية والتأمين البلجيكية الهولندية "فور تيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك" جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

**19)– 28سبتمبر 2008:** خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، وفي أوروبا يجري تعويم "فور تيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "براد فورد وبينغلي."

**20)– 29سبتمبر 2008:** مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول تسريت ينهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين البنوك ارتفاعها مانعةً البنوك من إعادة تمويل ذاتها.

**21)–** أعلن بنك "سيتي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه بنك "واكو فيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

**22)– 1نوفمبر 2008**: مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة[39].

**ثانياً: أهم مظاهر الأزمة**

[39] - بسيسو فؤاد حمدي، نفس المرجع السابق، ص ص6-10.

إن مؤشرات الأزمة المالية العالمية الخطرة تهدد بدورها الاقتصاد الأمريكي والعالمي،حيث تتجلى مظاهر هذه الأخيرة فيما يلي:

ـ الإفلاس المتواصل في أغلب البنوك والمؤسسات المالية والعقارية، وشركات التأمين، فمبدئياً كان 11بنكاً منتهياً وبمنتصف عام 2009 أغلق ما يقارب 110بنك .

ـ ارتفاع نسبة الديون العقارية نحو 6.6 تريليون دولار، وبلغت ديون الشركات ما يعادل 18.4 تريليون دولار، أي ما يقارب39تريليون دولار المجموع الكلي للديون وما يعادل 3أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما أن بلغت5%ومعدل التضخم ما يقارب %نسبة البطالة، 4.

ـ تراجع أسعار النفط بالدول المصدرة "الاوبيك" إلى مادون55 دولار للبرميل.

ـ تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع البنكي والمالي،وهو ما يفسر تقلب التداولات التي ترتب عنها خلل في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لمعظم المؤسسات المالية العالمية.

ـ تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1.4 سنة2008 إلى حدود 0.3 سنة2009 بالولايات المتحدة .

ـ الإعلان رسمياً عن دخول ايطاليا كأول اقتصاد أوربي في مرحلة الركود، أما وألمانيا كانت في المرتبة الثالثة.

ـ الانخفاض الحاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية "فورد" و "جنرال موتورز".

ـ التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك[40].

[40] – فريد كروتل،كمال رزيق: الأزمة المالية :أسبابها وانعكساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد20–أ، ص ص 14–17.

**المطلب الثالث: مستجدات الأزمة المالية العالمية والحوكمة.**

هناك أهمية كبيرة للعلاقة بين الأزمة المالية العالمية والحوكمة، حيث كشفت الأزمة حالات كثيرة للفشل في قواعد الحوكمة وتركيبة مجالس الإدارة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى فشل الجهات التنظيمية والرقابية في كثير من الدول في تقدير حجم المخاطر بصورة سليمة وصحيحة ولم تترجمها إلى إجراءات تنفيذية واضحة.

فإن أهمية معايير لجنة بازل (2 ) لإدارة مخاطر السيولة وكفاءة رأس المال وهو ما تحتاجه جميع الدول في الوقت الحالي، كما أكد على أهمية حوكمة الجهات الرقابية نفسها وليس البنوك فقط، وقد أكد المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصة جون د.سوليفان أن الأزمة المالية العالمية أظهرت حقيقة مفادها أنه ينبغي الاهتمام كثيرا بالتوازن بين الهياكل الأساسية والقواعد التي تعزز الأسواق، وبين حجم المخاطر التي تخلقها، وإن لم يتم فهم هذا التوازن جيدا فإن احتمالات وقوع الأزمات المالية والاقتصادية تتزايد بدرجة كبيرة، كما أن التركيز فقط على آليات السوق دون توجيه اهتمام كاف لآليات الحوكمة يعني أننا نعالج نصف المشكلة فحسب كما أكد المشاركون في مراجعة مبادئ حوكمة البنوك الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الفجوة في تنفيذ حوكمة البنوك في القطاع المالي أسهمت بشكل يقين وكبير في انتشار الأزمة المالية، وأن حوكمة البنوك أيضا تساعد بشكل كبير في إدارة المخاطر المالية.

ونشير إلى أنه من بين توصيات اللجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي المنعقدة في 04 أكتوبر 2009 في اجتماعها العشرين بإسطمبول بتركيا بمشاركة 24 وزير مالية 33 التأكيد عل أن تفعيل دور صندوق النقد الدولي في دفع النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن يتطلب 03نقاط رئيسية وهي:

**1–** تطوير نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي خاصة زيادة نصيب الدول الناشئة في الحصص التصويتية بنحو 5 % 0بما يتناسب مع ثقلها الاقتصادي المتنامي.

**2–** توسيع الدور الرقابي للصندوق من المفهوم الضيق للرقابة على أسعار الصرف وميزان المدفوعات ليتضمن الرقابة على القطاع المصرفي والأسواق المالية، وهي القطاعات التي تسببت في وقوع الأزمة المالية الأخيرة بسبب غياب الرقابة الفاعلة عليها.

**3–** دعم السياسات المالية والنقدية اللازمة للنمو المستدام والمتوازن، وقد أشارت اللجنة أعلاه في بيانها أنها أطلقت عملية الإنذار المبكر المشتركة بين الصندوق ومجلس الاستقرار المالي، كما أشارت إلى أنه مع انحسار الأزمة المالية العالمية وبداية ظهور بوادر الانفراج، تزداد أهمية الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي لتشخيص الإختلالات المالية والاقتصادية في دولة أو مجموعة من الدول والتي قد يكون لها تداعيات على سلامة الاقتصاد العالمي مرة أخرى[41].

**المطلب الرابع: آثار وتداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري**

يعتبر الاقتصاد الجزائري جزء من الاقتصاد العالمي ،نظرا للعلاقات المالية والتجارية التي تربطه بالعديد من الدول، ومما لاشك فيه أنه تأثر بالأزمة المالية العالمية وقبل التطرق إلى آثارها، كان ولابد من الإشارة إلى ظروفه الاقتصادية قبل انفجار الأزمة المالية العالمية، حيث يعتبر منطلق ضروري لتقييم تأثر الأزمة ومنه سنتطرق للمراحل التالية:

**1– حالة الاقتصاد قبل الأزمة:**

[41] – شريقي عمر: دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد يومي20-21أكتوبر2009، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص ص11-12.

يمكن القول أن الظروف الاقتصادية بالجزائر كانت جيدة جراء الارتفاع المستمر للبترول في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2008؛ وقد استطاعت الجزائر أن تقضي على الاختلالات المالية الكبيرة التي كان يعاني منها الاقتصاد، بفضل السياسات الرشيدة.

**أ- احتياطات الصرف الكبيرة التي تغطي الواردات الجزائرية لعدة سنوات**

بينت دراستان قام بهما بنك الجزائر في 2007و2008 لتحديد المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف الضرورية لمواجهة أثر الصدمة الخارجية المفاجئة المحتملة، أن المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف قد تم بلوغه من طرف الجزائر ابتداءاً من سنة 2001.

وأكد الأمريكي "جوزيف ستيغلس"، أن امتلاك الجزائر لاحتياطي صرف مهم(قدر نهاية ديسمبر 2009ب148.9مليار دولار)، سيسمح للجزائر بتفادي بعض آثار الأزمة المالية العالمية، لكن شرط أن يكون تسيير الأموال جيداً لتعم الفائدة على البلد.

**ب- التسديد المسبق للديون الخارجية**

بفضل سياسة التسديد المسبق للديون والاستغلال الجيد للفوائض المالية، تخلصت الجزائر من مشكلة المديونية، التي أثقلت كاهل الميزانية بأقساط خدمة الدين المرتفعة التي كانت تسددها الى المقرضين الدوليين من نادي باريس ولندن، حيث بلغ الدين العمومي الخارجي للجزائر 486 مليون دولار في نهاية نوفمبر 2009 حسب وزارة المالية، أما سنة 2008 كان623 مليون دولار أيما يعادل انخفاض يقدر ب137مليون دولار.

**الجدول(2): تطور المديونية الخارجية للجزائر(2007-2000)**

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدين الخارجي | 25.3 | 22.7 | 22.6 | 23.4 | 21.9 | 17.2 | 5.6 | 5.6 |
| الدين/الصادرات | 112.1 | 118.4 | 120.8 | 95.7 | 67.9 | 37.1 | 10.2 | 9.2 |
| الدينPIB(%) | 46.1 | 41.0 | 39.7 | 34.3 | 25.8 | 17.5 | 4.5 | 4.1 |
| معدل خدمة الدين | 21.23 | 22.8 | 20.74 | 16.74 | 16.61 | 11.97 | 23.23 | 2.25 |

**المصدر**: وزارة المالية الجزائرية **الوحدة**: مليار دولار أمريكي

**ج- تبعات الأزمة على أسعار المحروقات في الجزائر**

يشكل هذا القطاع المصدر الرئيسي للدخل الوطني، وعلى اعتبار الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي(89.01 من إجمالي قيمة اصادرات2007)، فانخفضت أسعاره من 147 دولار للبرميل في شهر فيفري إلى 33.87 دولار للبرميل في ديسمبر2008.

هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة ومعدلات النمو الاقتصادي وتدني إيرادات الدولة من العملة الأجنبية التي يعتمد عليها كليا في تمويل البنى التحتية وبرامج التنمية المختلفة.

- إن توظيف 43 مليار دولار من الاحتياطات الأجنبية في سندات الخزينة الأمريكية، بمعدل فائدة لا يتعدى 2%، في ظل التدهور المستمر لسعر الصرف الدولار وارتفاع نسبة التضخم في الاقتصاد الأمريكي ،الذي سيؤدي إلى خسارة ما يقارب ثلث احتياطات الصرف الأجنبي.
- إن دخول الاقتصاد العالمي في كساد سيؤدي إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة و المحروقات، خاصة وأن الاقتصاديات الآسيوية مرتبطة بالاقتصاد الأمريكي الذي دخل مرحلة الركود، وعليه فان أسعار

البترول ستتأثر بشكل كبير وتنهار على آثرها أسعار الغاز الطبيعي الذي لا يتجاوز سعره الحالي 50% بالمقارنة مع أسعار البترول، ومنه فان مداخيل الجزائر ستتراجع إلى مستويات خطيرة.

- إن تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية (أزمة كساد)، سيؤدي حتماً إلى تراجع حاد في وتيرة الاستثمارات الأجنبية بسبب الممارسات الجبائية.

شهدت الجزائر ارتفاع كبير في فاتورة وارداتها السنوية حيث قاربت 40 مليار دولار نهاية عام2008[42].

**د- تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة خارج قطاع المحروقات**

تمكنت الجزائر من تحقيق نسب نمو جيدة خارج قطاع المحروقات بفضل سياسة الإصلاحات الاقتصادية، والإنفاق على البني التحتية فيما عرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية كما يظهر فيما يلي[43]:

- **الجدول**(3): النمو الاقتصادي والنمو خارج المحروقات في الجزائر(2000-2007)

| | الناتج الداخلي الخام | الناتج الداخلي الخام حارج المحروقات | نصيب الفرد من الناتج | نسبة النمو في الناتج | نسبة النمو في الناتج |
|---|---|---|---|---|---|
| الوحدة | مليار دينار جزائري | مليار دينار جزائري | دولار أمريكي | (%) | (%) |

[42] - أحمد عامر عامر: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العددان 49/48، 2010/2009، ص ص 84-86.

[43] - طالبي صلاح الدين: تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية(الأزمة المالية الحالية وتداعياتها-حالة الجزائر-)، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية،علوم النسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر،2010/2009، ص ص 177-179.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 4123.5 | 2507.2 | 1801 | 2.2 | 1.2 |
| 2001 | 4227.1 | 2783.1 | 1772 | 2.1 | 4.6 |
| 2002 | 4521.8 | 3044.7 | 1810 | 4.9 | 5.4 |
| 2003 | 5247.5 | 3378.6 | 2130 | 6.9 | 6.0 |
| 2004 | 6135.9 | 3816.1 | 2631 | 5.2 | 6.2 |
| 2005 | 7543.9 | 4191.1 | 3125 | 5.1 | 4.7 |
| 2006 | 8463.5 | 4578.2 | 3480 | 2.0 | 5.6 |
| 2007 | 9389.6 | 5232.1 | 3935 | 3.0 | 6.3 |

**المصدر**: وزارة المالية الجزائرية

**2- قنوات انتشار الأزمة إلى الجزائر:**

بالنسبة لقنوات انتقال الأزمة المالية إلى الجزائر فهي ترجع لدرجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من الجانب المالي والتجاري، فتأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة العالمية مرتبط أساساً بحالة الكساد التي ستهيمن على الاقتصاد العالمي،حيث يمكن توضيح هذه الآثار في المخطط التالي:

**الشكل(8):آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري:**

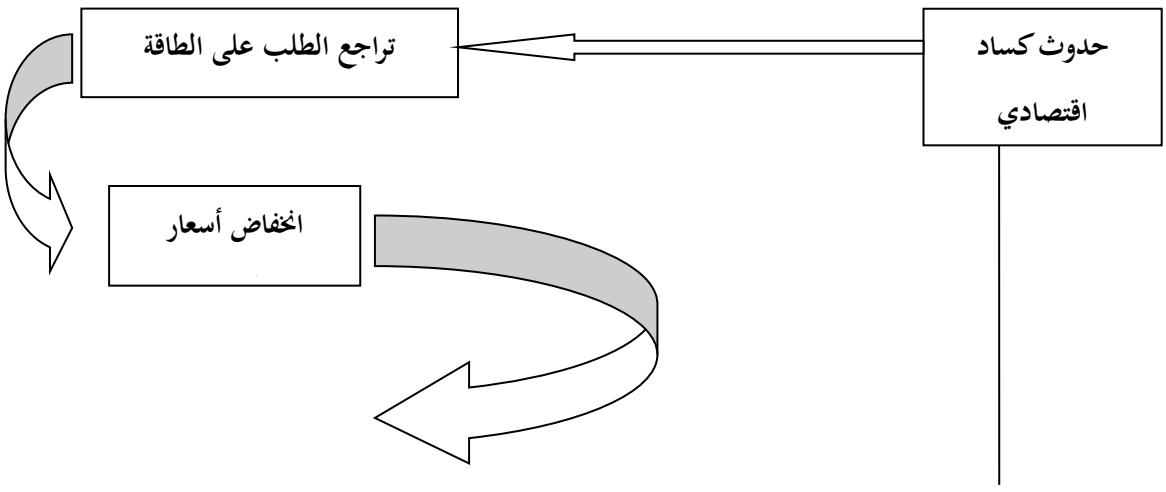

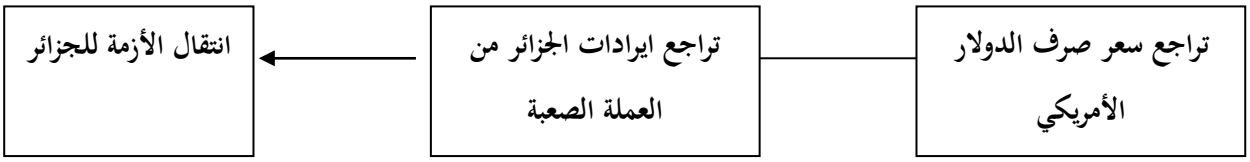


**المصدر**: المصدر: زايدي عبد السلام، مقران يزيد، الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها على الإقتصاديات العربية، الملتقى الدولي الثاني " الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية "، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر، 5-6ماي،2009 ،ص.

**المبحث الثاني:آليات التوقي من الأزمات المالية**

أوجب على القطاع المالي والبنوك بشكل خاص الاعتماد على منطلق "الوقاية خير من العلاج"،خاصة وأن حدوث أزمات بهذا المجال لها تداعيات خطيرة على الاقتصاد كافة، ومن أهم ما يمكن العمل به للوقاية من الأزمات المالية هو إتباع سياسة البنك المركزي وتعليمات صندوق النقد الدولي، والعمل على توفير نظام الإنذار المبكر.

**المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي**

يعتبر صندوق النقد الدولي من أهم الوكالات المشرفة على إدارة النظام النقدي الدولي، للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية، حيث أن له دور محوري وفعال في محاولة التنبؤ بحدوث الأزمات ومواجهتها، ومنع وقوعها ومساعدة الدول الأعضاء على اعتماد برامج تحت إشرافه للتقليل من مخلفاتها وسلبياتها؛ بهدف تسهيل وتسيير النمو والتوسع المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف[44]، ومن أبرز هذه البرامج هي:

**1- نظام الإنذار المبكر للأزمات المالية**

[44] – لطرش ذهبية: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد يومي20-21أكتوبر2009، جامعة فرحات عباس سطيف،ص ص4-7.

هو القدرة على استيعاب الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث الأزمات، مما يمكن من اتخاذ كافة التدابير لتجنبها، وتقوم العملية على رصد وتسجيل الإشارات التي تنبأ على اقتراب الأزمات.

حيث يجب على الإدارة العليا بالمؤسسات المالية أن تكون قادرة على التعرف على إشارات الإنذار المبكر للأزمات، حيث يقتضي على المؤسسة امتلاك أدوات التحليل والتنبؤ بالأزمات من أجل تجنب وقوعها أو التخفيف من آثارها.

من أهم الأزمات المؤشرات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي في رصده للأزمات المالية ما يلي:

1_ المؤشرات المتعلقة بالدين العام الداخلي والخارجي:التي من بينها تواريخ استحقاق محافظ المالية وتواريخ السداد، حساسية أسعار الفائدة، ومؤشرات قياس نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، الذي يمثل قدرة البلد على الاقتراض والسداد.

2_ ملاءة الاحتياطي: تعتبر هامة لتعزيز قدرة البلد على تفادي الأزمات المتعلقة بالسيولة، خاصة ما يتعلق بنسبة الاحتياطي إلى الديون القصيرة الأجل.

3_ سلامة النظام المالي: وتستخدم هذه المؤشرات لتحديد نقاط القوة أو الضعف للقطاع المالي، وتتضمن ملاءة رأس المال للمؤسسات، ونوعية الأصول والمراكز خارج الميزانية ومدى تطور الديون، كما أنها تساعد في تحديد حساسية القطاع المالي لمخاطر السوق، كتطورات أسعار الفائدة والصرف الأجنبي.

4_ مؤشرات قطاع الشركات: تقوم بتحديد انعكاسات التطورات في أسعار الفائدة وّأسعار الصرف الأجنبي على بنود ميزانية الشركات المتعلقة بالتدفقات النقدية والهيكل المالي...الخ[45].

[45] - فؤاد حمدي بسيسو: نفس المرجع السابق، ص ص494-496.

## 2- برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي

ركز صندوق النقد على هذا البرنامج في معالجة أزمة المديونية في ايطار برامج إعادة الجدولة، حيث يلجأ لهذا الأخير في حالة الإفراط في الطلب المحلي والخارجي على المدى القصير والمتوسط، لتصحيح الاختلالات من خلال استعمال أدوات كل من السياسة النقدية ، المالية، التجارية والاستثمارية( أسعار الفائدة،قيمة الضرائب تشجيع الاستثمار المحلي الخاص)، ويركز هذا الأخير على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

**أ- تخفيف العجز في ميزان المدفوعات**: وهذا يتم باستعمال الإجراءات التالية:

- إلغاء الاتفاقيات الثنائية؛
- التخفيف من قيمة العملة؛
- إلغاء عملية الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى مستوى ممكن؛
- تحرير عملية الاستيراد من القيود المفروضة عليها؛
- تحسين ظروف الاقتصاد الخارجي؛

**ب- مكافحة التضخم**: من خلال عاملين هما:

- تقليص عجز الموازنة العامة للدولة برفع الضرائب وخفض الإنفاق العام؛
- زيادة مستوى الفائدة المدين والدائن؛

**ج- تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص**: والذي يشمل الإجراءات التالية:

- تشجيع القطاع الخاص وتقليص القطاع العام؛
- العمل على منع تأميم ومصادرة الاستثمار الأجنبي؛

- تقديم امتيازات ضريبية لصالح رأس المال الأجنبي مع منح حرية تحويل الأرباح إلى الخارج؛

**3- برنامج اختبار الاجتهاد:**

يخص هذا الأخير إدارة المخاطر واختبار السلامة المالية، وتحديد مواضع القوة والضعف للنظم المالية وحيث تقوم بقياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بقياس التغير الحاصل بالمحفظة والناتج عن التغيرات في في عوامل المخاطرة[46].

**المطلب الثاني: دور البنك المركزي لمواجهة الأزمات المالية وتعزيز الحوكمة البنكية**

يتخذ البنك المركزي عدة إجراءات وقائية لحماية البنوك من التعرض للأزمات المالية، من خلال السياسة النقدية التي ينتهجها في المراقبة والإشراف على أعمالها ففي حال غياب الرقابة على البنوك، تقوم هذه الأخيرة بالتوسع الغير معقول بمجال منح الائتمان ومخالفة قواعد الرقابة، بغية تحقيق أكبر الأرباح دون الاكتراث بالمخاطر التي تعترضها، كما وقع بالأزمة المالية العالمية2008[47].

لتنفيذ السياسة النقدية من طرف البنك المركزي، اعتمد على عدة أنواع من الرقابة وهي كالآتي:

**1- الرقابة الكمية:** تتم من خلال ثلاث أدوات رئيسية

أ- سعر إعادة الخصم: هو عن معدل الفائدة الذي يطبقه البنك المركزي على البنوك الأخرى للقروض التي يقدمها، أو إعادة خصم الأوراق التجارية.

ب- نسبة الاحتياطي الإجباري: تتمثل في احتفاظ البنك المركزي بنسبة معينة من ودائع البنك دون فائدة، وتستخدم بغرض التأثير على مقدرة البنوك على تقديم الائتمان.

---

[46]- حسني عائشة: نفس المرجع السابق، ص ص58-60.

[47] – رفيق يونس المصري: الأزمة المالية العالمية هل نجد لها في الاسلام حلا، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى،2010، ص27.

ت- عمليات السوق المفتوحة: تقنية حديثة ينتهجها البنك المركزي للتأثير على الاحتياطات البنكية لدى البنوك، وبالتالي التأثير في قدرتها على منح الائتمان مما ينعكس على حجم العرض النقدي، فهذه العملية تعتمد أساساً على إيجاد أسواق مالية منتظمة ومتطورة.

**2- الرقابة الكيفية**: رقابة تنظم الائتمان وتوجهه لبعض نواحي النشاط الاقتصادي، والتي تحدد أنواع الائتمان البنكي الذي ترغب في التأثير عليه، حيث تكمن أهم أشكال الرقابة في العناصر التالية:

- التمييز بين القروض بحسب الأصل المقدم كضمان؛
- حديد حصص معينة لكل أنواع القروض؛
- تحديد آجال استحقاق القروض على حسب أوجه استخدام القرض؛
- ضرورة حصول البنك على موافقة البنك المركزي من أجل منحها لقروض تتجاوز قيمتها حد معين.

**3- الرقابة المباشرة**: وتكون بإصدار البنك المركزي لتعليمات مباشرة إلى البنوك، والتي يتم التحديد بموجبها حجم الائتمان المسموح[48].

**4-الرقابة الأدبية**: تتمثل في نصائح وتوجيهات البنك المركزي للبنوك الغير ملتزمة بالسياسة العامة للبنك كعدم التوسع في منح قروض معينة أو تسهيل الائتمان لقطاعات محددة[49].

من خلال ما سبق نرى أن كل هذه السياسات في إطار تجسيد مبادئ الأساسية للحوكمة تهدف إلى مواجهة الأزمات المالية وذلك بتحقيق النقاط التالية:

- حماية ودائع الجمهور وحقوق المساهمين في البنك؛
- التأكد من سلامة المركز المالي بالبنك؛

---

[48] - حسني عائشة: نفس المرجع السابق،ص ص61-63.

[49] - بسلم الحجار: الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت 2006، ص62.

- العمل على الحفاظ استقرار الجهاز البنكي وتجاوبه مع متطلبات النمو الاقتصادي[50].

**المطلب الثالث: أهم الخطط التي اعتمدتها الدول لمواجهة الأزمات المالية وتعزيز الحوكمة البنكية**

اتخذت العديد من دول العالم عدة إجراءات وخطط لإنقاذ الأسواق المالية، لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وفيما يلي أهم الخطط والإجراءات:

**1- خطة الولايات المتحدة الأمريكية**

صاغ وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون خطة إنقاذ صادق عليها تهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي مع زيادة عائدات الاستثمار إلى أقصى حد ممكن.

- تقوم الخطة على ضخ 700 مليار دولار لشراء الديون الهالكة التي تقضي مضاجع السوق المالية الأمريكية وتهدد بانهيارها.
- مساهمة الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.
- منح إعفاءات ضريبية حوالي 100مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، وتحديد التعويضات عند الاستغناء عنهم، مع استعادة العلاوات التي قدمت على أرباح متوقعة لم تحقق.
- تمنع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسئولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.

---

[50] – مادي محمد ابراهيم، بناولة حكيم: مشكلات المصارف الإسلامية في علاقتها مع البنك المركزي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، المنعقد يومي 5-6 ماي2009، ص ص4-5.

- محاولة البنك المركزي الأمريكي استخدام أهم أدواته، وهو سعر الفائدة بهدف تشجيع البنوك على الاقتراض فيما بينها وتنشيط أداء البورصة.

رغم كل هذه المحاولات إلا أنها غير كافية للخروج من الأزمة، وبالتالي لابد من حلول أخرى إضافية من شأنها التخفيف من حدة الأزمة.

**2- خطة منطقة اليورو**

اعتمدت خطة الإنقاذ التي تبنتها هذه المجموعة على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة، هذا بضخ الأموال العامة إليها مع ضمان الودائع، حيث تسعى أيضاً إلى ضمان القروض بين المصارف مع إمكانية اللجوء إليها.

أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساكوزي باعتبار أن بلاده تتولى حاليا رئاسة الاتحاد الأوربي، أن حكومات الدول ال15 لا التي تعتمد اليورو عملة رسمية مستعدة لتمتلك حصص في البنوك وتعهد القادة الأوروبيون بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى خمسة أعوام في تكملة لجهود المركزي الأوروبي لاستئناف عمليات التسليف بين البنوك.

ففي فرنسا اعتمد فيها البرلمان على خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360مليار يورو،حيث تسعى هذه الأخيرة إلى إنهاء أزمة الثقة الراهنة بالأسواق وضمان إعادة التمويل في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين المصارف، وتوفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال المتعثرة؛

اعتبر العديد من المراقبين أن الخطة لن تمنع الاقتصاد الفرنسي من الانزلاق نحو الركود، وأن الأمر يتطلب اتخاذ قرارات أكثر تكلفة من أجل تحفيز الاقتصاد وتوجيه نحو النمو.

وقد أكد نيكولا ساكوزي أن المبلغ المرصود في الخطة هو الأقصى، وأنه ربما لا يضخ كاملا في خال عودة الأسواق إلى العمل بشكل اعتيادي مجدداً.

### 3- أراء صندوق النقد الدولي

يرى صندوق النقد الدولي أن هناك رابط قوي ما بين التطبيق التام لبازل2 والاستقرار المالي، ومبادرة الصندوق تهدف الى تقييم فعالية تطبيق بازل2 ويوصي بالتطبيق السليم لمعايير الاتفاق والشكل الموالي يبين خطط تطبيق بازل2 لتحديد عوامل الخطر والتي من شأنها أن تعمل على التقليل من أثر الأزمة المالية العالمية الحالية[51]:

**الشكل(9): خطط تطبيق بازل(2)**

[51] - [51] - فريد كروتل،كمال رزيق: نفس المرجع السابق، ص ص9-11.

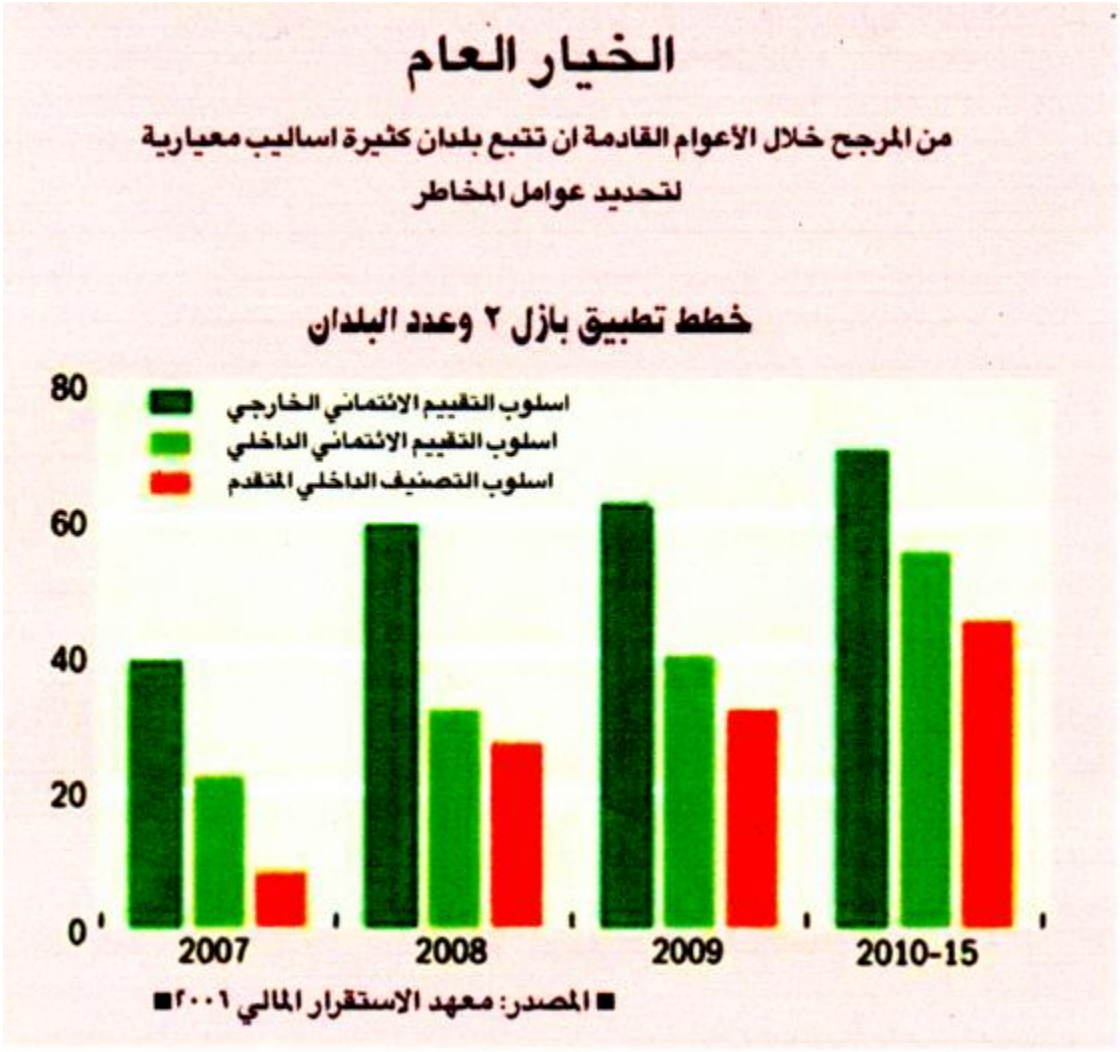


كما لوحظ أن عدد البلدان التي تسير في طريق تطبيق معايير تحديد المخاطر بالاستناد الى بازل 2، أخذت في الازدياد ولكن هذه الزيادة لا تسير في اتجاه التطبيق السليم للمعايير المنصوص عليها في اتفاق بازل2.

يؤكد المدير العام لصندوق النقد الدولي على أن الاضطرابات في الأسواق المالية تحولت الى أزمة ثقة تتطلب تدخلاً حاسماً من الحكومات على أن يكون التدخل واضحا وشاملا وعلى أساس التعاون بين البلدان المختلفة كما انه يعتبر أن القطاع الخاص ليس بمقدوره أن يستعيد الثقة بمفرده وحتى تدابير السياسية الاقتصادية الكلية التي تتخذها الحكومات لن تعيد الثقة.

كما أن المدير اقترح في اجتماع له بمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن أربع نقاط من الإجراءات تدابير السياسة الاقتصادية الكلية التي تتخذها الحكومات لن تعيد الثقة:

- مطالبة الحكومة بالتخلص من الأصول المتعثرة عن طريق شرائها بأسعار القيمة العادلة.
- قيام الحكومة بعمليات ضخ رؤوس الأموال، نظراً لقلة الأموال الخاصة نظراً لقلة الأموال الخاصة في البيئة الحالية، حيث أن هذه الإجراءات نجحت في الأزمات السابقة.
- ضرورة العمل على زيادة التعاون الدولي وتكاثف جهود كل الدول معا للخروج من الأزمة.
- الضمانات الحكومية الصريحة لالتزامات النظام المالي، خاصة بعد أن بلغت هشاشة الثقة العامة مستوى لا يمكن معه تجنب ضمانات حكومية لالتزامات النظام المالي[52].

**المبحث الثالث: استراتيجيات تنفيذ الحوكمة لمواجهة الأزمات المالية**

من خلال هذا المبحث سنحاول تحديد معالم الإستراتيجية المثلى التي تسمح بالتنفيذ السليم للحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية، حتى تتمكن من تحقيق استقرارها وسلامتها المالية، وبالتالي تحقيق استقرار الجهاز المصرفي ككل، وهذا ما يسمح بمواجهة الأزمات المالية والمصرفية بشكل فعال، حيث سنتطرق الى أهم العناصر ومقترحات تطبيقها.

**المطلب الأول: العناصر الأساسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة وتحديات تطبيقها في البنوك الجزائرية**

**أولاً: العناصر الأساسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة**

لدعم التطبيق السليم للحوكمة داخل البنك يستدعي توافر مجموعة من العناصر ونستعرضها فيما يلي:

**1-وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في البنك**

-يجب على مجلس الإدارة أن يضع إستراتيجيات تمكنه من توجيه وإدارة أنشطة البنك، وعليه تطوير المبادئ التي يدار بها البنك سواءا كانت تتعلق بالمجلس أو بالإدارة العليا أو باقي الموظفين،حيث لابد أن تؤكد هذه

---

[52] – فريد كروتل،كمال رزيق: نفس المرجع السابق، ص ص13-15.

المبادئ على أهمية المناقشة الصريحة والآنية للمشاكل، وعليها منع الفساد والرشوة في الأنشطة التي تتعلق بالبنك سواء بالنسبة للمعاملات الداخلية أو الصفقات الخارجية.

– يجب أن يضمن مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بتنفيذ سياسات من شأنها منع أو تقييد الممارسات والعلاقات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة،كمنح معاملة تفضيلية لبعض الأطراف التي لها مكانة خاصة لدى البنك كمنح قروض بشروط مميزة، أو تغطية الخسائر المرتبطة بالمعاملات، أو التنازل عن العمولة.

**2–وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في البنك:**

على مجلس الإدارة الكفء أن يحدد المسؤوليات الأساسية للمجلس والإدارة العليا، التي تعد مسئولة عن تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين، مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم في النهاية مسئولون جميعا أمام مجلس الإدارة عن أداء البنك.

**3–ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء خارجية أو داخلية:**

– يعتبر مجلس الإدارة مسئول مسؤولية مطلقة عن عمليات البنك، لذا يجب أن يتوفر لديه معلومات لحظية كافية تمكنه من التحكم في أداء الإدارة، ويحدد أوجه القصور وبالتالي يتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة.

– يجب أن يتمتع عدد من أعضاء المجلس بالقدرة على إصدار الأحكام بصفة مستقلة عن رؤية الإدارة وكبار المساهمين أو حتى الحوكمة.

– في بعض الدول يفضل مجلس الإدارة في البنك تأسيس بعض اللجان المتخصصة وهي:

**لجنة إدارة المخاطر:** والتي تتولى الإشراف على أنشطة الإدارة العليا فيما يتعلق بإدارة المخاطر المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة وغير ذلك من أنواع المخاطر المختلفة.

**لجنة المراجعة:** تتولى الإشراف على مراقبي البنك سواء من الداخل أو الخارج، حيث تكون لها سلطة الموافقة على تعيينهم أو الاستغناء عنهم، والموافقة على نطاق المراجعة ودوريتها، واستلام التقارير المرفوعة منهم، وأيضا التحقق من أن إدارة البنك تقوم باتخاذ إجراءات تصحيحية ملائمة في حينها لمواجهة ضعف الرقابة.

**لجنة المكافآت:** تتولى الإشراف على مكافآت الإدارة العليا والمسؤوليات الإدارية الأخرى، وضمان أن تتفق هذه المكافآت مع أنظمة البنك وأهدافه وإستراتيجيته والبيئة المحيطة.

**لجنة الترشيحات:** تقوم بترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وتوجه عملية استبدال أعضاء المجلس[53].

**4-ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا:**

تعد الإدارة العليا عنصرا أساسيا في الحوكمة، ففي حين يمارس مجلس الإدارة دورا رقابيا تجاه أعضاء الإدارة العليا، فإنه يجب على مديري الإدارة العليا ممارسة دورهم في الرقابة على المديرين التنفيذيين، وتتكون الإدارة العليا من مجموعة أساسية من مسئولي البنك وهذه المجموعة يجب أن تتضمن أفرادا مثل مدير الشؤون المالية ورؤساء الأقسام ومدير المراجعة.

**5-الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية التي يقومون بها**

يعد الدور الذي يلعبه المراجعون حيويا بالنسبة لعملية الحوكمة، لذا يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا إدراك أهمية عملية المراجعة والعمل على نشر الوعي لهذه الأهمية لدى كافة العاملين بالبنك، عليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم استقلالية ومكانة المراجعين، برفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة، أو لجنة المراجعة، والاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل إليها المراجعون، مع العمل على معالجة المشاكل التي

[53] - بنك الإسكندرية، دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي، النشرة الاقتصادية، المجلة 35، 2003، ص ص10-11.

يحددها المراجعون، للاستفادة من عملهم في إجراء مراجعة مستقلة على المعلومات التي يتلقونها من الإدارة حول أنشطة البنك وأدائه.

**6-ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه و إستراتيجيته والبيئة المحيطة:**

يجب أن يصادق مجلس الإدارة على المكافآت الخاصة بأعضاء الإدارة العليا وغيرهم من المسؤولين، وضمان أن تتناسب هذه المكافآت مع أنظمة البنك وأهدافه وإستراتيجيته والبيئة المحيطة، بما يحفز مديري الإدارة العليا وغيرهم من الشخصيات المسؤولة على بذل أقصى جهدهم لصالح البنك، كما يجب أن توضع نظم الأجور في نطاق السياسة العامة للبنك بحيث لا تعتمد على أداء البنك في الأجل القصير وذلك لتجنب ربط الحوافز بحجم المخاطر التي يتحملها البنك.

**7-مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة:**

في حالة نقص الشفافية لا يمكن تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا بدقة، فعندما يتمكن أصحاب المصالح والمتعاملين بالسوق وعامة الناس من الحصول على المعلومات الكافية عن هيكل وأهداف البنك، بحيث يتمكنون من تقييم سلامة تعاملاتهم مع البنوكو يصبحون قادرين على معرفة وفهم أوضاع كفاية رأس المال في البنوك في الأوقات المناسبة، وبالتالي سيتوجه المتعاملون إلى البنوك التي تطبق الممارسات السليمة للحوكمة والتي لديها الكفاية المالية اللازمة[54].

**8-دور السلطات الرقابية:**

- يجب أن تكون السلطات الرقابية على دراية تامة بأهمية الحوكمة وتأثيرها على أداء البنك، ويجب أن تتوقع قيام البنوك بعمل هياكل تنظيمية تتضمن مستويات ملائمة من الرقابة، كما يجب أن تقوم أيضاً بالتأكد من أن مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنوك قادرين على القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم كما ينبغي.

---

[54] -بنك الإسكندرية، نفس المرجع السابق، ص ص 13- 14.

– يعد مجلس إدارة البنك والإدارة العليا بالبنك مسؤولين بصفة أساسية عن أداء البنك، وبذلك فان السلطات الرقابية تقوم بالمراجعة للتأكد من أن البنك يدار بطريقة ملائمة، وتوجيه انتباه الإدارة لأي مشاكل قد تتكشف أثناء عملية الرقابة، كما ينبغي على السلطات الرقابية أن تضع مجلس الإدارة موضع المحاسبة وأن تطالب باتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب وذلك في حالة تعرض البنك لمخاطر لا يمكن قياسها أو السيطرة عليها.

– كذلك يجب أن تكون السلطات الرقابية يقظة لأي إشارات إنذار مبكر بالنسبة للتدهور في إدارة أنشطة البنك، حيث يجب عليها مراعاة إصدار توجيهات إلى البنوك بشأن التطبيق السليم للحوكمة.

– من الضروري قيام السلطات الرقابية بالتأكد من أن البنوك تقوم بإدارة أعمالها بالأسلوب الذي لا يضر بمصالح المودعين.

**ثانياً: تحديات تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية**

يواجه تطبيق الحوكمة على أرض الواقع مجموعة من التحديات يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

**1– الفساد:** يرتبط ظهوره بغياب الحوكمة، حيث ينتج عنه العديد من الآثار السلبية والخطيرة، فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على خسارة الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب انخفاض الإنفاق الحكومي على المشاريع ذات التوجهات الاجتماعية، والتحدي الأكبر الذي يواجه مطبق الحوكمة هو اتساع نطاق الفساد ليشمل الأجهزة الحكومية المسئولة أساسا عن محاربة الفساد، لأن الحكومات الفاسدة دائما ما تقف في وجه الإصلاحات التشريعية، وذلك لحرصهم على استمرار المناخ الفاسد الذي يمنحهم مكاسب كبيرة.

**2– الممارسة العملية والديمقراطية:** إذا كانت الاقتصاديات النامية والصاعدة تحاول أن تطبق الحوكمة بشكل سليم وفعال فمن الواجب عليها إرساء قواعد الديمقراطية والتي من آثارها الايجابية:

– تعتبر الديمقراطية آلية تلقائية لعملية تداول السلطة، وذلك لقيامها على مبادئ التعددية والحرية، والتي تقف حائلا أمام سعي أي طرف أو أية قوى سياسية للانفراد بالسلطة، وذلك يعمل على تضييق نطاق الفساد والآثار السلبية الناجمة عنه.

– تتيح الديمقراطية الفرصة للمجالس النيابية والتشريعية للقيام بواجباتها الرقابية والتشريعية باستقلالية تامة، ودون أية ضغوط.

**3– احترام سلطة القانون:** لن تكون هناك حوكمة فعالة ورشيدة إلا إذا كان هناك قوانين تدعمها وتحميها، وتأتي أهمية سلطة القانون كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، لذا يجب التركيز على بعض العناصر المهمة كالوضوح، التحديد، الالتزام بالتطبيق، الثواب والعقاب....الخ.

**4– إنشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح:** إن عمليات التواطؤ والفساد التي تتم بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح، ولكنها تضر أيضا بالبنك ومستقبلها لذا من الضروري أن يكون هناك حزمة من الإجراءات والسياسات التي تعني بحماية حقوق أصحاب المصلحة بالبنك[55].

**المطلب الثاني: دور حوكمة البنوك في مكافحة الفساد الإداري والمالي في البنوك الجزائرية**

تلعب الحوكمة دورا أساسيا في محاربة مختلف أشكال الفساد الإداري والمالي في المنظومة المالية، حيث تسعي الجزائر إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك وكذلك تفعيل دورها في محاربة مختلف أنماط الفساد الذي يهدد استقرارها، ومن أهم هذه الدلالات[56]:

**1– سن قوانين محاربة الفساد المالي والإداري** :ومن أهمها نذكر:

---

[55] – صباحي نوال، حوكمة المؤسسات المالية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف يومي 19–20 نوفمبر 2013،ص ص668–669.

1– عمر شريفي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20–21 أكتوبر 2009، ص 10.

– إصدار الأمر رقم96 - 22 : في 09 جويلية 1996، المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصة بالصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وفي نفس السنة وبتاريخ 09 جوان، صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وهو هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاقبة ممارسيها.

– في 14 نوفمبر، 2002 أصدر بنك الجزائر نظام رقم01 -03 ، يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والبنوك المالية، والذي يجبرها على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2 ، ووفقا للمادة الثالثة من هذا النظام، فان أنظمة المراقبة الداخلية التي على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، ينبغي أن تحتوي على الأنظمة التالية: نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية، تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات، أنظمة تقييم المخاطر والنتائج، أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر، نظام التوثيق والإعلام.

– في 20 فيفري، 2006 تم إصدار القانون رقم01 - 06 والمتضمن محاربة الفساد، وفي إطار تطبيق هذا القانون تم تسجيل ما يلي:

– تقديم 650 قضية أمام العدالة في سنة 2006 وأفضت إلى الحكم على 930 شخصا.

– تقديم 1054 قضية أمام المحاكم ومنها 681 قضية تم الفصل فيها سنة 2007 وأفضت إلى الحكم على 1789شخص.

– تقديم 622 قضية على مستوى المحاكم من بينها 484 قضية تم الفصل فيها خلال الفصل الأول من سنة 2008 وتم خلالها الحكم على 1126 شخص.

– في أوت 2010 ، صادق الرئيس على تعديل قانون النقد والقرض، ويتضمن هذا التعديل الجديد توسيع تطبيق القوانين الخاصة بالاستثمارات الأجنبية على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الساحة البنكية

الجزائرية، وعلى رأس هذه التشريعات إلزام أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنك أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا بالاكتفاء بحصة لا تتعدى 49% ومنح نسبة % 51 من رأس المال إلى مساهمين جزائريين، مع تمتع الدولة بحق الشفعة في حالة التنازل عن بنك أو مؤسسة مالية أجنبية عاملة في الجزائر.

وبموجب هذه التعديلات بإمكان بنك الجزائر وفي سياق محاربة جميع أشكال الغش أو التحايل في العمليات التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية، إضافة جنحة الرشوة إلى أسباب حظر ممارسة الوظيفة البنكية وكذلك تحديد القواعد السليمة والأخلاقيات السارية على البنوك والمؤسسات المالية، مع قدرة بنك الجزائر عند الحاجة على مباشرة التحريات على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، وعلى صعيد بناء وتعزيز الشفافية على جميع النشاطات البنكية، قررت الحكومة الجزائرية امتلاك سهما خاصا في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الخاصة بالطريقة التي تسمح للدولة بأن تكون ممثلة في الأجهزة الاجتماعية للبنوك والمؤسسات المالية، دون الحق في التصويت، ويعتبر هذا الإجراء الجديد بالنسبة للجزائر، معمولا به في الكثير من الدول المتقدمة.

**2- برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة:** تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحكامة على مستوى القطاع البنكي فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية، وبغرض تحسين إدارة المخاطر gestion des risque وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق، يقوم بنك الجزائر حاليا بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل2 بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية، وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط البنكية، منها:

- إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسئول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية.

- إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل

- إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر.

وضمن هذا الصدد نشير أن البنوك الجزائرية قد استفادت من برنامج دعم وعصرنة النظام المالي، الذي أقره الاتحاد الأوربي (AMSFA ) من أجل مساعدة البنوك الجزائرية على إجراء عمليات التدقيق الداخلي وإرساء قواعد محاسبية سليمة، تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ووضع مخطط مراقبة التسيير، وقد ترجم تنفيذ هذه الإصلاحات بما يلي:

**-تحسين دور مجلس الإدارة:** من خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق، وهذا الدور سيتعزز من خلال تعزيز خبرة الأعضاء.

**- تحسين إدارة البنوك:** وذلك عبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة.

**-تحسين ظروف الاستغلال البنكي:** من خلال إعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق معايير بازل2 وكذا من خلال تثمين أفضل الموارد البشرية (نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء)[57].

**3- إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة البنوك:** قامت الجزائر بتبني الحوكمة الرشيدة للبنوك،من خلال إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة البنوك في 11 مارس2009 حيث كانت في الوقت المناسب تماما، فتطبيق قواعد حوكمة البنوك سيساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع البنكي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال، وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية والتقليل من تداعياتها إن حفز وتعزيز النمو الاقتصادي هو أحد الاهتمامات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص في بيئة الأعمال الجزائرية التي يسيطر عليها القطاع غير الرسمي، وسوق رأس المال الضيق، وحتى وقت قريب كانت منشآت الأعمال نفسها جزءا من المشكلة، فإن غياب الحوكمة في نطاق البنك ذاتها يحد من إمكانية الابتكار والتطوير ولن يقوم رجال البنوك أو المستثمرين بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، لذا فان الالتزام

---

[57] -عمر شريطي، نفس المرجع السابق،ص ص14-15.

بمدونة حوكمة البنوك سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال، والحوكمة الرشيدة ستعمل على تحسين العلاقات بين البنوك ومنشآت الأعمال من خلال تعزيز الثقة المتبادلة المفتقدة في الوقت الحالي، وذلك من خلال المزيد من الشفافية.

**المطلب الثالث:مقترحات تطبيق الحوكمة بالبنوك الجزائرية ومواقع تطبيقها**

**أولاً: المقترحات**

اقترحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومركز المشروعات الدولية خمس متطلبات للتطبيق الجيد لحوكمة البنوك في الدول النامية والتي يمكن إسقاطها على الجزائر، وتتمثل في[58]:

**1- رفع مستوى الوعي**: تركز الجهود في هذا الإطار على ترسيخ الإدراك لدى الحكومة والأوساط الاقتصادية وجميع الأطراف اللازمة على معنى وفوائد حوكمة البنوك.

**2- وضع القوانين والتشريعات اللازمة** :لحوكمة البنوك قاعدة ومعيار يتم الانطلاق منها لوضع وتطوير الأطر القانونية: اللازمة لتطبيق الحوكمة في البنوك العامة الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال، وتستطيع الجزائر من خلال هذه المبادئ تطوير مجموعات مبادئها وقوانينها الخاصة التي تعالج الواقع المحلي فيما يتعلق بالتعامل التجاري والالتزام بالمعايير.

**3- مراقبة ومتابعة عمليات التطبيق** :عندما يتم رسميا تبني قانون محلي لحوكمة البنوك يكون من الضروري توضيح مدى تقيد والتزام البنوك بذلك القانون، ويمكن لجمعيات البنوك الاقتصادية أن تؤدي دورا حيويا في مراقبة وضبط سلوك أعضائها.

---

1- قداش رتيبة، متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وعلاقته بحوكمة الشركات، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قالمة، 2011-2012،ص 87.

**4- التدريب على المسؤوليات الجديدة** :بعد أن يتم وضع الإطار المناسب لحوكمة البنوك تقع مسؤولية جديدة على عاتق المديرين التنفيذيين في البنوك وأعضاء مجالس الإدارة وأمثالهم، حيث يجب أن يقوم قطاع البنوك في هذا المجال بتعليم جميع الأطراف في حوكمة البنوك كيفية أداء الأدوار المنسوبة إليهم.

**5- إضفاء الطابع المؤسساتي على حوكمة البنوك:** تتحقق هذه الأخيرة عندما يتقبل الوسط الاقتصادي في الجزائر حوكمة البنوك كجزء طبيعي ومفيد للقيام بالأعمال الاقتصادية، وتكون البنوك التي تدعم التطبيق والالتزام والامتثال لقواعد الحوكمة قد أضحت ثابتة في مكانها، وتضم هذه البنوك مبادرات القطاع الخاص وذلك لتأمين الإثراء المهني المستمر وكذلك البنوك الحكومية كالبورصة والبنك المركزي وحتى النظام القضائي ويتمثل الإفصاح الجيد في عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بصورة واضحة، إذ لم يخل أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيقه.

**ثانياً: موقع تطبيق الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري**

لعبت الدولة دور أساسي في تنمية بعض الصناعات وفي تحويل الموارد إليها وفي تحديد درجة المنافسة، وارتكز اقتصاد الجزائر على سياسات تجارية داعمة لإحلال الاستيراد ثم لتعزيز التصدير، كما انخرطت الجزائر منذ بداية عقد التسعينات في سياسات الإصلاح والتحرر المالي والاقتصادي وتنمية السوق المالي، لكن هذه السوق لا تزال غير متطورة بالمقاييس العالمية.

منذ سنة 1990 شرعت السلطات العمومية في إجراء تعديلات هيكلية على القطاع البنكي بهدف التهيئة للعمل وفق آليات اقتصاد السوق وتحقيق نوعية الخدمات البنكية وخلق منافسة بين البنوك، ومن بين أهم البنوك التي ظهرت بعد هذه الفترة نجد الخليفة بنك وبنك الجزائر الصناعي والتجاري، لكن أهم ما يميز هذه المرحلة ضعف رقابة بنك الجزائر(المركزي) لهذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها، مما أدى لهذه البنوك إلى الوقوع في أزمات مالية هزت القطاع البنكي الجزائري.

إن سوء الحوكمة التي ميزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر في بداية نشاط البنكين تعتبر من أهم أسباب الأزمات المالية التي واجهها البنكين، وهذا ما أشارت له اللجنة البنكية في إحدى مذكراتها والمتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش، وقد ظهرت سوء الحوكمة من خلال النقائص التي تم تحديدها بخصوص بنك الخليفة كما يلي[59]:

- عدم احترام الإجراءات المحاسبية للبنك.
- التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر.
- المراجعة غير المنتظمة لملفات التوطين.
- غياب المتابعة والرقابة.
- عدم احترام قواعد الحذر.

إن أزمة هاذين البنكين الخاصين والتي انتهت بتصفيتهما وخروجهما من السوق البنكي كانت بداية لسلسلة من الافلاسات والفضائح البنكية الأخرى والتي جاءت متتابعة مست بشكل رئيسي البنوك الخاصة وكانت النهاية بزوال البنوك الخاصة ذات الرأسمال الوطني (الجزائري)، وإن تعددت الأسباب في الوصول لمثل هذه الوضعية إلا أنه يبقى سوء الإدارة وعدم الالتزام بمبادئ ومناهج الحوكمة السليمة من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الأزمة البنكية التي شهدها القطاع البنكي الجزائري، من جانب آخر لا يجب الاعتقاد أن حال البنوك العمومية في الجزائر هو أفضل من نظيريها الخاصة حيث شهدت تلك البنوك فضائح وثغرات مالية عديدة إضافة إلى الديون المتعثرة التي تثقل محافظها بمبالغ تفوق 1200 مليار دج وضعف الرقابة الداخلية والخارجية، ويشير بعض الخبراء أنه لو يتم تطبيق المعايير الدولية لتم إعلان إفلاس عدد من البنوك العمومية بالنظر لوضعيتها، وترجع هذه الوضعية الصعبة التي يشهدها القطاع البنكي الجزائري إلى المحيط والسياسات

---

1- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير الجمهورية الجزائرية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، نوفمبر2008، ص128-135.

المطبقة في المجال البنكي والمالي، غير أنه يجب الإشارة إلى الجهود المبذولة في الفترة الحالية كمحاولة إصلاح عام لهياكل القطاع البنكي الجزائري من خلال السعي إلى الالتزام بأعمال ومقررات لجنة بازل من جهة، ومحاولة فهم وتطبيق مبادئ ومناهج الحكم الراشد في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية.

**- خلاصة:**

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن القول بأن إتباع التدابير الوقائية من طرف البنك هي أحسن وسيلة لمواجهة الأزمات، وتندرج ضمن هذه الإجراءات، المعايير الأساسية للحوكمة البنكية التي تخص تنظيم ومراقبة أعمال البنك، وذلك من خلال إشراف كل من البنك المركزي والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي ولجنة بازل للرقابة البنكية، التي تسعى عن طرق الاتفاقيات التي تصدرها إلى تعزيز مبادئ الحوكمة البنكية، مما يساهم في ضمان الاستقرار المالي العالمي.

# الخاتمة العامة

- **خاتمة عامة:**

إن التطور التقني في الصناعة البنكية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الالكترونية من ناحية أخرى، أدى إلى زيادة الخدمات البنكية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها، وزيادة العمليات البنكية في سوق يتميز بمنافسة شرسة، ولمقابلة هذا التطور الهائل في الصناعة البنكية وخاصة المخاطر المرتبطة بها، أصبح من الضروري الاهتمام بمفهوم حوكمة البنوك باعتباره أداة رئيسية تهدف إلى التنظيم الجيد والإشراف الفعال على جميع أنشطة البنوك.

وهذه المذكرة التي قدمناه في مجال حوكمة البنوك، تعالج طبيعة تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك، وذلك من خلال التطبيق على المؤسسات البنكية الجزائرية، وهذا قادنا إلى معالجة الإشكالية عبر الفصول الثلاثة للدراسة.

إن كل النقاط التي أثرناها في دراستنا، كان الهدف منها الوصول إلى أبرز النتائج ومن تم العمل على صياغة بعض الاقتراحات المهمة والمتعلقة بموضوع الدراسة.

**نتائج الدراسة:**

من خلال هذه المذكرة تمكنا من رصد مجموعة من النتائج أهمها:

أ ـ حوكمة البنوك تعني النظام الذي على أساسه تكون العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية في البنوك واضحة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء والنجاح.

ب ـ يعد تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك وفقا لمبادئ لجنة بازل أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء البنوك، من خلال عملية تحسين إدارة المخاطر بتحديدها للجهات وتوزيعها للمسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف المشاركة للحد من هذه المخاطر.

ج ـ تمنح الحوكمة في البنوك فرصة أفضل لتعبئة الموارد ورؤوس الأموال، والتمكن بالتالي من تخفيض تكلفة رأس المال وفي نفس الوقت تسريع تكوينه وتحقيق النمو والإنتاجية.

د ـ إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في القطاع البنكي، يجب أن يقوم على مبدأين أساسيين:

-أن يلعب البنك المركزي دورا محوريا في دفع البنوك التجارية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية.

-أن يتم تطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف البنوك التجارية كما أوصت به لجنة بازل.

هـ ـ أما على صعيد المنظومة البنكية الجزائرية، فإننا نلاحظ بوضوح ضعف تجسيد مبادئ الحوكمة في البنوك والذي يظهر من خلال:

ـ ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي من طرف البنوك الجزائرية.

-عدم التقيد بنشر المعومات في وقتها والتأخر الملاحظ في إعداد تقارير النشاطات السنوية.

-عدم التزام بنك الجزائر بنشر وضعيته الشهرية، كما ينص على ذلك قانون النقد والقرض90 والأمر 03-11.

-ضعف الرقابة والإشراف من طرف بنك الجزائر وهذا ما أدى إلى ظهور أزمات وفضائح مالية ضربت المنظومة البنكية الجزائرية في العمق وفي مقدمتها قضية" بنك الخليفة و"البنك التجاري والصناعي."

و ـ رغم الضعف المسجل في تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة البنكية الجزائرية، إلا أننا نلاحظ في السنوات الأخيرة رغبة في التجسيد الفعلي لهذه المبادئ وذلك من خلال تبني البرنامج الوطني في مجال الحوكمة والحكم الراشد وكذلك إطلاق المديونية الجزائرية لحوكمة البنوك، هذا علاوة عن تشديد العقوبات القانونية المحاربة للفساد المالي والإداري في القطاع البنكي.

**اختبار الفرضيات:**

من خلال النتائج المتوصل إليها سابقا، فإننا نوصي بما يلي:

أ ـ العمل على نشر الوعي بقواعد الحوكمة البنكية والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها إلى حيز التنفيذ.

ب ـ يجب أن يكون للبنك المركزي دورا هاما في إرساء قواعد الحوكمة البنكية، وذلك من خلال:

-تشجيع البنوك على تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة الصادرة عن لجنة بازل وذلك باستخدام مختلف الوسائل.

-تطوير الدور الإشرافي والرقابي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر الحديثة في ظل الاستخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة.

ـ إعداد وتنفيذ برامج تكوين وتدريب في مجال الحوكمة على مستوى البنك المركزي وذلك من خلال تأهيل الكادر البشري.

ـ التزام البنك المركزي بنشر وضعيته الشهرية، وهذا ما يقتضيه التنفيذ السليم لمبادئ الحوكمة.

ـ تنصيب خلية على مستوى البنك المركزي وذلك للتنبؤ المبكر بحدوث الأزمات المالية و البنكية، كما يجب أن تضطلع هذه الخلية بكشف حالات الفساد المالي والإداري في البنوك والحيلولة دون ذلك.

ج ـ يجب أن تعمل مختلف البنوك أيضا على إرساء قواعد الحوكمة البنكية، وذلك من خلال:

ـ الإسراع في تطبيق جميع بنود اتفاقية بازل 2.

-الإسراع في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك كأداة للإفصاح والشفافية.

ـ تأهيل الكادر البشري وتكوينه في مجال الحوكمة البنكية.

ـ العمل على خلق لجان للحوكمة على مستوى كل بنك، وتكون هذه اللجان تحت إشراف البنك المركزي.

د ـ توفير بيئة محلية لدعم الحوكمة في البنوك، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال:

-التعاون بين كل من القطاع الحكومي والقطاع البنكي والقطاع الخاص والأفراد والبنوك المختلفة.

-تفعيل دور السوق المالي وربطه بالقطاع البنكي وذلك لحاجتهما الماسة لتطبيق مبادئ الحوكمة.

-إصدار وضبط القوانين والتشريعات الكفيلة بالتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة البنكية، والمحاربة لكافة مظاهر الفساد المالي والإداري في القطاع البنكي وكافة القطاعات الأخرى.

**الاقتراحات و التوصيات:**

بما أننا متأكدون من دور الحوكمة في البنوك وأهميتها في مواجهة الأزمات المالية فإنه وجب علينا وضع حلول لمشاكل البنوك لتقوم بدورها على أكمل وجه ،ومن الحلول التي نراها لمشاكل هذه البنوك ما يلي:

**آفاق الدراسة:**

في الأخير نقول أن بحثنا هذا لم يحط بجميع جوانب وانشغالات هذا القطاع الهام، فآفاق الدراسة واسعة في المستقبل بتطور البنوك، المؤسسات المالية، القوانين و الأحكام المنظمة لها يستلزم تطور الدراسات المعالجة لها.

# قائـمة المـراجع

**قائمة الكتب:**


- بسيسو، فؤاد حمدي، محددات، إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات، إتحاد المصارف العربية، 2010.

- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير الجمهورية الجزائرية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، نوفمبر2008 .

- بسلم الحجار: الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت 2006.-

- رفيق يونس المصري: الأزمة المالية العالمية هل نجد لها في الاسلام حلا، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى2010.

- ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي، أصولها وتطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد ،بغداد، 1979.

- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

- سيرين سميح ابو رحمة:اتفاق بازل 2،الجامعة الإسلامية–غزة–كلية التجارة العليا،ماي2007.

- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986- 1989، دار الهدى للطباعة، الجزائر،1990.

- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2005.

- عطون مروان، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، الجزائر، 2000.

– علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

– علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة: الأزمة المالية العالمية الحقيقية، أسبابها تداعياتها...و العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 2009.

– محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية، قديمها وحديثها أسبابها ونتائجها، دار إثراء، عمان،2009.

–محمد سعيد محمد الرملاوي:الأزمة الاقتصادية العالمية انذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية،دار الفكر الجامعي، ط1، 2011.

–مصطفى العمساوي، أحمدزهدي، تسيير أبو عصام:الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط،دار الجليس الزمان الطبعة الأولى2009 .

**قائمة المذكرات:**

– إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف ، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين ،2009.

– بريش عبد القادر،زهير غراية:مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في أداء المؤسسات و الاقتصاديات، المنعقد يومي 19–2013/11/20، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،الجزائر.

– حمودي معمر، تداعيات الأزمة المالية العالميةل2008 على البنوك الاسلامية وسبل معالجتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ،تخصص تجارة ومناجمنت دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم.

– خلوف عقيلة:حوكمة البنوك ودورها في تفعيل حوكمة الشركات و الحد من التعثر المؤسسي ،مذكرة الماجيستير في علوم التسيير،فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2010/2009.

- طالبي صلاح الدين: تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية(الأزمة المالية الحالية وتداعياتها-حالة الجزائر)، مذكرو ماجيستر في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية،علوم النسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر،2009-2010.

- مناد خيرة، الأزمة المالية العالمية وأثارها على النظام المصرفي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2010- 2011.

-جلاب محمد،حوكمة البنوك ودورها في تفعيل حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية،مذكرة ماجيستير في علوم التسيير،تخصص إدارة الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر.

-حسني عائشة: دور الحوكمة البنكية في مواجهة الأزمات المالية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، فرع بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مستغانم،2014.

- قداش رتيبة، متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وعلاقته بحوكمة الشركات، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قالمة، 2011-2012.

-نسيمة أوكيل:الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها حالة أزمة جنوب شرق آسيا، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن خدة الجزائر،2008.

**الملتقيات الجامعية:**

- بوخبزة فوزية، دعائم الحوكمة وفعاليتها، المؤتمر الدولي حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الجزائر، 19-20 نوفمبر 2013.

- شراطي نسيمة، التطبيق السليم للحوكمة و دوره في تعزيز الجهاز المصرفي،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات و الاقتصاديات، المنعقد يومي 19-2013/11/20،جامعة بن بوعلي شلف، الجزائر.

- شراطي نسيمة، التطبيق السليم للحوكمة ودوره في تعزيز الجهاز المصرفي، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء دور المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الجزائر، المنعقد يومي 19-20 نوفبر2013.

– شريقي عمر: دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،المنعقد يومي20-21أكتوبر2009،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر.

– صباحي نوال، حوكمة المؤسسات المالية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 19-20 نوفبر2013.

– صباحي نوال، حوكمة المؤسسات المالية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف يومي 19-20 نوفمبر 2013.

– صحراوي بن شيخة، تأثير الازمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان، 20-21 أكتوبر 2009.

– عبايدية يوسف، سبل تفعيل نظام حوكمة الشركات لتحسين أداء المؤسسات المصرفية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات ،الجزائر19-11-2013.

– عمر شريفي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي حول الازمة المالية والاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،20-21 أكتوبر 2009.

– فطوم معمر، السعدية قارف، دور وأهمية الحوكمة في مواجهة الازمات المالية والمصرفية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في أداء دور المؤسسات والاقتصاديات، الجزائر 19-20 - 2013.

– كتوش عاشور، ولد قادة آمال، آلية تطبيق الحوكمة داخل الجهاز المصرفي، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل آداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الجزائر، الجزائر،19-20 نوفمبر2013.

– مادي محمد ابراهيم، بناولة حكيم: مشكلات المصارف الإسلامية في علاقتها مع البنك المركزي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، المنعقد يومي 5-6 ماي2009، المركز الجامعي خميس مليانة.

– مجيلي خليصة، عميروش إيمان ،دور الهيئات و المنظمات الدولية في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الثامن: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات و الإقتصاديات المنعقد يومي19-2013/11/20،جامعة بن بوعلي شلف، الجزائر.

– مجيلي خليصة، عميروش إيمان، دور الهيئات والمنظمات الدولية في إرسال مبادئ حوكمة الشركات، المؤتمر الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، الجزائر،19-20 -2013.

– يونيهي مريم، لجنة بازل في إرساء وتعزيز الحوكمة في القطاع المصرفي، المؤتمر الدولي حول دور الحوكمة في أداء دور المؤسسات والاقتصاديات، ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر19،-11-2013.

– ولد محمد عيسى محمد محمود،آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،المنعقد يومي20-21أكتوبر2009، جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر.

–كمال رزيق،خالد راغب أحمد الخطيب:اشكالية العلاقة بين الأخلاق و الاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأردن،10-11نوفمبر2009.

–لطرش ذهبية: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد يومي20-21أكتوبر2009، جامعة فرحات عباس سطيف.

–ودان بو عبد الله،مطى لبنى:حوكمة البنوك الإسلامية ودورها في مواجهة الأزمات المالية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في أداء المؤسسات و الاقتصاديات ، المنعقد يومي 19-2013/11/20،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر.

**المجلات والمقالات:**

–أحمد عامر عامر: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العددان 49/48، 2010/2009.

– الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير الجمهورية الجزائرية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، نوفمبر، 2008.

– الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير الجمهورية الجزائرية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، نوفمبر2008 .

– بنك الإسكندرية، دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي، النشرة الاقتصادية، المجلة الخامسة والثلاثون 2003.

– علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة: الأزمة المالية العالمية الحقيقية، أسبابها تداعياتها...و العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،2009.

- فريد كروتل،كمال رزيق: الأزمة المالية :أسبابها وانعكساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد20-أ.
- فهرس دليل الحوكمة الصناعي ، الباب الأول ، المادة الأولى.

- محمد زيدان:أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة بالقطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، العدد9،الجزائر، 2009.
- وحدة تطبيق مقررات بازل: بازل والقطاع المصرفي المصري،البنك المركزي المصري،أكتوبر.

# ملـخــص

- **ملخص:**

نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بهذا المفهوم ،بعد تداعيات الانهيارات المالية لبعض أقطاب الشركات الأمريكية خلال سنة 2002،و ما قبلها في دول أخرى،فقد حرص عدد من المنظمات الدولية إلى تناول هذا المفهوم بالتحليل و الدراسة، لمساعدة الدول لتطوير الأطر القانونية و المؤسسية لتطبيق حوكمة المؤسسات.

و يعد الاهتمام بالحوكمة المؤسسية في البنوك عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية، و سوء هذه الحوكمة يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.و خير دليل على ذلك ما حصل في الأزمة الآسيوية

*Le concept de gouvernance d'entreprise prend de l'importance, après les faillites spectaculaires de grandes entreprises aux Etats –Unis en 2002 et avant cela dans d'autres pays. Certaines organisations internationales ont établis des principes de gouvernance, afin d'aider les pays à développer leurs cadres légaux et institutionnels et mettre en œuvre ce concept.*

*La gouvernance d'entreprise dans les banques est un élément essentiel afin d'améliorer l'efficience économique, et une mauvaise gouvernance pourrait être désastreuse pour la stabilité économique et financière ;la crise asiatique en est la preuve.*